

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين: - حماش الزهراء

- بلحاج يوسف

بعنوان:

دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز - وكالة برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	الاسم واللقب: شوتري أمال
مشرفا	أستاذ محاضر "أ"	الاسم واللقب: براهيم شاوش توفيق
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	الاسم واللقب: مانع سهام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

إلى أعز وأعلى إنسانة في حياتي، الى من أثارَت دربي بنصائحها، وكانت بحرا

صافيا يجري بفيض الحب والبسمة، إلى من زينَت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح، إلى من
منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب ، الى الغالية على قلبي

-أمي ملكة قلبي-

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل إسمه بكل
افتخار، إلى من كان سند لي ورسم البسمة على وجهي

-أبي العزيز ونور عيني-

إلى سندي بعد أبي، إلى عوني في هذه الدنيا

-أخي حبيبي-

إلى من سعى لأنعم بالراحة والهناء ، الى من قام بدفعي في طريق النجاح، والذي علمني
أن أرتقي بسلم الحياة بحكمة وصبر، إلى من زرع في قلبي الأمل، إلى أروع من أدخله القدر

الى عالمي

إلى كل عائلي وأقربائي وكل من سندني من قريب أو بعيد

إليكم اهدي ثمرة نجاحي وعملي وجهدي وفرحتي-

- حماش الزهراء -

الإهداء

أحمد الله وأشكر حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كل نعمة ومنه كرمه أن وفقني

لإنجاز هذا العمل

أهديه إلى من قال فيهم الرحمن :

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا."

إلى من أرتني نورة الحياة وعلمتني أول الكلمات ،إلى نبع العطاء وجنتي في الدنيا وشفاعتي

في الآخرة

إلى من حملتني تسعا وأرضعتني وسهرة على تربيته إلى سببي وجودي وسرنجاعي الشجرة التي

أستمد منها ثمار حياتي ومهما استخدمت من كلمات فلن توفيك حقك ،ولن تساوي قطرة واحدة

من بحر عطاءك وحبك فشكرا يا أمي الغالية حفظك الله وأطال في عمرك.

وإلى الحبيب الغالي وسندي في هذه الحياة التي سلحني بإرشاداته ولم يبخل عليا بشيء طيلة

حياته الذي شاخ لشبابي .وإلى أعلى ما أملك في الحياة أبي الغالي حفظ الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي و أخواتي وبنات عمي وأولادهم.

إلى كل الأهل والأقارب .

إلى كل من كان لي خير معين ولو بكلمة طيبة، لكم مني تحياتي .

- يوسف بلحاج -

شكر وعرهان

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا، على جزيل النعم ودوام العافية، له الحمد

كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

إنه ليقودنا في بداية الأمر شرف الوفاء والاعتراف بالجميل وخالص الشكر، أن نتجه بأسمى عبارات الامتنان لمشرفنا "براهم شاوش"، التي لم يبخل علينا بالتوجيهات والإرشادات القيمة، التي تمكنا من خلالها من تذليل وتخطي الصعوبات، والوصول إلى هذه الحلة الأخيرة للتقرير

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر لكل أساتذة جامعة محمد البشير الإبراهيمي عامة، وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير خاصة.

المخلص:

هدف هذا البحث إلى دراسة دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي ومنهج دراسة حالة ، وذلك من خلال التطرق في الجانب النظري إلى أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة ثم إسقاطها على دراسة تطبيقية لحالة شركة توزيع الكهرباء والغاز وكالة برج بوعريريج، حيث تم القيام بتحليل لمختلف القوائم المالية، وكذا حساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي للسنوات الممتدة من 2018 إلى 2022.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها أن المؤسسة محل الدراسة قد حظيت بوضعية مالية مريحة خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي، اتخاذ القرار، القرارات المالية.

Abstract:

This research aimed to study the role of financial diagnosis in making financial decisions at the level of the economic institution, depending on the descriptive and analytical approach and the case study approach, by addressing in the theoretical aspect the most important concepts related to the variables of the study and then projecting them on an applied study of the case of the Electricity and Gas Distribution Company of Bordj Bou Arreridj Agency, Where an analysis of the various financial statements was carried out, as well as the calculation of financial ratios and indicators of financial balance for the years 2018 to 2022.

The study concluded with a set of results and recommendations, the most important of which is that the institution under study enjoyed a comfortable financial position during the period studied.

Keywords: financial diagnostic, decision making, financial decisions.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
.I	قائمة الجداول
.II	قائمة الأشكال
.III	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مدخل عام لتشخيص المالي
06	المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي
08	المطلب الثاني: أنواع و أدوات التشخيص المالي
11	المطلب الثالث: طرق و خطوات التشخيص المالي
13	المبحث الثاني: اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
13	المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرارات المالية
17	المطلب الثاني: أنواع ومراحل اتخاذ القرارات المالية
21	المطلب الثالث: التشخيص المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية
33	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
33	المطلب الأول: دراسات السابقة باللغة العربية
36	المطلب الثاني: دراسات السابقة باللغة الأجنبية
37	المطلب الثالث: موقع دراستنا
38	خلاصة الفصل الأول

	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة
40	تمهيد
41	المبحث الأول: تقديم عام للشركة محل الدراسة
41	المطلب الأول: تعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز
44	المطلب الثاني: لمحة عامة عن الشركة
47	المطلب الثالث: تعريف قسم المالية والمحاسبة
50	المبحث الثاني: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
50	المطلب الأول: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية
59	المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية
62	المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز
66	المطلب الرابع: القرارات المالية من خلال نتائج التشخيص المالي للمؤسسة
68	خلاصة الفصل الثاني
72	الخاتمة
76	قائمة المراجع
80	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	نسب السيولة	01
23	نسب الربحية	02
24	نسب المديونية	03
25	نسب النشاط	04
25	نسب المردودية	05
27	حالات رأس المال العامل	06
28	حالات احتياج رأس المال العامل	07
29	حالات الخزينة	08
35	الدراسات السابقة باللغة العربية	09
36	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	10
50	عرض جانب الأصول لسنوات الدراسة	11
50	عرض جانب الخصوم لسنوات الدراسة	12
51	نسب السيولة للمؤسسة	13
53	نسب الربحية للمؤسسة	14
55	نسب المديونية للمؤسسة	15
56	نسب النشاط للمؤسسة	16
58	نسب المردودية للمؤسسة	17
60	رأس المال العامل للمؤسسة	18
61	احتياج رأس المال العامل للمؤسسة	19
62	الخزينة الصافية للمؤسسة	20
63	حسابات النتائج للفترة 2018-2022	21
65	تدفقات الخزينة للفترة 2018-2022	22

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	أدوات التشخيص المالي	01
15	اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية	02
18	مصادر التمويل	03
43	الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز (شركة الأم)	04
45	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع ب ب ع DD BBA	05
48	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	06
52	نسب السيولة خلال الفترة 2018-2022	07
54	نسب الربحية خلال الفترة 2018-2022	08
56	نسب المديونية خلال الفترة 2018-2022	09
57	نسب النشاط خلال الفترة 2018-2022	10
59	نسب المردودية خلال الفترة 2018-2022	11

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
80	ميزانية الأصول 2018	01
81	ميزانية الخصوم 2018	02
82	ميزانية الأصول 2019	03
83	ميزانية الخصوم 2019	04
84	ميزانية الأصول 2020	05
85	ميزانية الخصوم 2020	06
86	ميزانية الأصول 2021	07
87	ميزانية الخصوم 2021	08
88	ميزانية الأصول 2022	09
89	ميزانية الخصوم 2022	10
90	جدول حساب النتائج 2018	11
91	جدول حساب النتائج 2019	12
92	جدول حساب النتائج 2020	13
93	جدول حساب النتائج 2021	14
94	جدول حساب النتائج 2022	15
95	جدول تدفقات الخزينة 2018	16
96	جدول تدفقات الخزينة 2019	17
97	جدول تدفقات الخزينة 2020	18
98	جدول تدفقات الخزينة 2021	19
99	جدول تدفقات الخزينة 2022	20

مقدمة

+ تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي فرع من فروع الإدارة المالية وهو عبارة عن مجموعة الطرق والوسائل المستعملة للوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة وكشف الاختلالات المالية التي تؤثر سلبا عليها.

وفي هذا الإطار تأخذ القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة مكانة هامة لبناء الاستراتيجية العامة لها لإدارة مختلف نشاطاتها من جهة، ولتحسين الوضعية المالية للمؤسسة وتصحيح الإختلالات المالية المتعلقة بها من جهة أخرى.

وفي هذا السياق يأتي التشخيص المالي كأهم الأدوات التي يستند عليها في اتخاذ القرارات المالية لما يوفره من إجراءات وطرق تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة مما يساعد باتخاذ القرارات المثلى والمناسبة بشكل فعال وكفاء.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تتم عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

- ماهي الأدوات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية؟

- كيف تستخدم المؤسسة محل الدراسة التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية ؟

+ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يمكننا تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على طرق وأساليب ومؤشرات خاصة تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

- اتخاذ القرارات المالية يعتمد على تشخيص دقيق للوضعية المالية للمؤسسة.

- تستخدم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز-برج بوعرييج- التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية بالاعتماد على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

+ أهمية الدراسة:

- محاولة إبراز مدى تأثير التشخيص المالي على اتخاذ القرار وتحقيق الأهداف المؤسسة الاقتصادية؛

- التشخيص المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت وما زالت تلقى اهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية في المؤسسة؛

- أهميه القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز.

أهداف الدراسة:

- تتمثل في إسقاط المعارف والمعلومات المكتسبة خلال التكوين النظري في الجانب التطبيقي؛
- الاحتكاك المباشر في الميدان العملي للمؤسسة؛
- محاولة التعرف على مختلف النسب المالية والتوازن ودورها في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة؛
- معرفة الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز؛
- الحصول على شهادة الماستر.

منهج الدراسة

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم ومتغيرات البحث، أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة و ذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز عن طريق حساب مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية:

اقتصر المجال الزمني على البيانات من سنة 2018 إلى 2022.

- الحدود المكانية:

اقتصر المجال المكاني على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز-سونلغاز - وحدة برج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي

نوجزها فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص الذي ندرسه؛
- ميولنا لمثل هذه المواضيع لاسيما التي تخص في اتخاذ القرارات السليمة والتي تساعد على معرفة مركز المؤسسة والتي تقودها الى الرقي والاستمرارية؛
- الرغبة في المساهمة العلمية و الاكاديمية.

أسباب موضوعية:

- اهتمام الواسع بمواضيع التشخيص المالي وذلك من خلال الاطلاع عن المواضيع والدراسات السابقة؛
- الإحاطة والتعرف بهذا الموضوع نظرا لأهمية التي يحظى بها؛
- الدور الذي تؤديه القرارات المالية كأداة من أدوات الادارة.

➤ **صعوبات الدراسة:** لا يخلو أي بحث من بعض الصعوبات التي تواجه العمل و أبرزها ما يلي:

- نقص المراجع التي تعالج جوهر الموضوع على مستوى مكتبة الجامعة؛

- بعد منطقة السكن على الجامعة و على المؤسسة التي قمنا بدراسة التطبيقية لها؛

➤ **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن

الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مدخل عام لتشخيص المالي، أما

المبحث الثاني اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية والمبحث الثالث تطرقنا فيه لدراسات السابقة، أما

في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ببرج بوعريريج ، حيث تم تقسيمه

إلى مبحثين ، المبحث الأول تم فيه تقديم عام لشركة توزيع الكهرباء والغاز ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى

عرض القوائم المالية وحساب أهم النسب المالية ومؤشرات التوازن ، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي

تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة،

و أخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتشخيص

المالي والقرارات المالية

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي أحد أهم و أبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي حيث يقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بتحديد نقاط القوة والكشف على نقاط الضعف باستخدام العديد من الأساليب، كما أنه يعتبر أهم أدوات التي يستند عليها متخذ القرار المالي، ومستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات المالية، وبالتالي على متخذ القرار المالي الاعتماد على أساليب التشخيص المالي التي من شأنها التشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و التي تسهل الحصول على المعلومات الضرورية والدقيقة لاتخاذ القرارات المالية السليمة والصحيحة.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى التشخيص المالي و اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة حيث قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل عام للتشخيص المالي.

المبحث الثاني: إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل عام للتشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي عملية تحليل الوضع المالي الداخلي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات، ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تساعد على اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: ماهية التشخيص المالي

كلمة تشخيص هي كلمة يونانية الأصل وهي مشتقة من diagnostics وتعني المعرفة والقدرة على الإدراك وبصفة عامة يعرف التشخيص على أنه الحكم على وضعية معينة أو حالة معينة بهدف الحصول على الشفاء من خلال ملاحظة الأعراض وتحليل الأسباب ومن ثم تحليل طبيعة المرض وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لذلك.¹

أولاً: مفهوم التشخيص المالي

التعريف 01: يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية.²

التعريف 02: كما يعرف التشخيص المالي على أنه العملية التي تقوم بغرض التحليل المالي للمؤسسة من خلال دراسة الميزانية وجدول الحسابات النتائج مع حساب مختلف النسب والتعليق عليها.³

التعريف 03: كما يمكننا القول إن التشخيص المالي للشركة هو أداة إدارية تتكون من تحديد نقاط القوة والفرص من ناحية وتحديد مشاكل الاختلالات المالية أي نقاط الضعف والتهديدات من ناحية أخرى.

التعريف 04: يمكن تعريف التشخيص المالي على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها.⁴

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا استنتاج أن: التشخيص المالي هو تحليل للوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية قصد تحليل القوائم المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ومعرفة الخلل من ناحية المالية للشركة و محاولة إصلاح نقاط الضعف و استغلال جيد لنقاط القوة .

ثانياً: أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في نتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية :

- يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- يساعد في تقييم المؤسسات تقيماً مالياً شاملاً ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها؛
- يعتبر أحد مهام المدير في المؤسسات المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال؛

¹ Chandal Bussenault, Martine Pretet, **Organisation Et Gestion De L'entreprise**, Edition Vuibert, France, 1999, p.139.

² إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، ج1، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص65.

³ Nore Khlifati, **Interoduction L'organisation Et Diagnostic De L'entreprise**, Edition Berti, 2001, p.11.

⁴ زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2011، ص 16.

- يعتبر التشخيص المالي أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛¹
- يسمح بتحديث موقع المؤسسة في السوق بين منافسيها؛
- لا تتوقف عملية التشخيص المالي عند اكتشاف نقاط القوة والضعف بل البحث عن أصل الأسباب وتقديم الحلول والاجراءات التي تحد من صعوبات ونقاط الضعف؛²
- الرفع من كفاءة المؤسسة وضمان استراتيجيتها في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق وهذا باعتباره قاعدة تسييرية.³

ويمكن القول أن: أهمية التشخيص المالي تزداد كلما كانت توجه متقدما لنمو الأساليب العلمية الإدارية للتحول من الأساليب التقليدية في التشخيص المالي إلى الأساليب العلمية والرياضية الأكثر تطورا.

ثالثا: أهداف التشخيص المالي

تتمثل أهداف التشخيص المالي فيما يلي :

- يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة؛
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الاجراءات المناسبة لتقادي إفلاسها وتجنب المساهمين للخسائر المحتملة؛⁴
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛⁵
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع وإظهار إيجابياتها وسلبياتها.⁶

¹ كلثوم البز ومولود الحواس، "التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة"، مجلة الادارة و التنمية للبحوث والدراسات، مجلة دورية علمية أكاديمية محكمة، المجلد 1، العدد3، جامعة البليدة2، الجزائر، 2013، ص287-288 .

² سعيدة بودريمة، مطبوعة دروس في مقياس التسيير المالي، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص 11.

³ Kamel Hamedi , **Diagnostic Et Redressement Dentprise**, Ed Esslam Cheraga, p 22.

⁴ خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2018، ص48.

⁵ محمد حافظ عيشوش، دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جزائر 2016-2017، ص 229.

⁶ كلثوم البز و مولود الحواس، المرجع سابق، ص289.

المطلب الثاني: أنواع وأدوات التشخيص المالي

سنعرض في هذا المطلب إلى أنواع وأدوات التشخيص المالي.

أولاً: أنواع التشخيص المالي

تتنوع مداخل تشخيص المالي وفقاً لمجموعة من المعايير، مثل: الأغراض المقصودة من التشخيص المالي، طبيعة نوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمشخص المالي وغيرها، والأنواع التالية تشكل أساس التشخيص المالي الحديث، وهي تكمل بعضها البعض:¹

1. التشخيص الرأسي: ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، وهو تشخيص يتصف بالسكون والثبات، ويساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة، و استكشاف نواحي الضعف والقوة فإنه يظل بحاجة لأن يدعم بالتشخيص الأفقي، و باستخراج المركز النسبي.

2. التشخيص الأفقي: ينطوي على دراسة تغيرات كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أم نقصاناً بمرور الزمن، وهكذا فإن هذا النوع من التشخيص الديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت، كذلك يمكن القيام بهذا النوع من التشخيص في حالة النسب المالية، حيث يمكن مقارنة نسبة بمثلاتها المعدة في فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة. ويساعد التشخيص الأفقي على ما يلي:

- اكتشاف سلوك النسبة عبر الزمن؛
- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذه التغيرات ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغيير.

3. المركز النسبي: يتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها، وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات أداء المؤسسة عما هو سائد في الصناعة، وعندها يمكن للإدارة من:

- تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثلاتها؛
- تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة و لمثلاتها؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها، وخاصة الانحرافات السالبة بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إليها.

ثانياً: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضماناً لتحسين الوضع في المستقبل، وضماناً لاستمرار التسيير الفعال وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تتمثل في ما يلي:²

¹ كلثوم البز و مولود الحواس، المرجع السابق، ص 290-291.

² إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 71-72.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

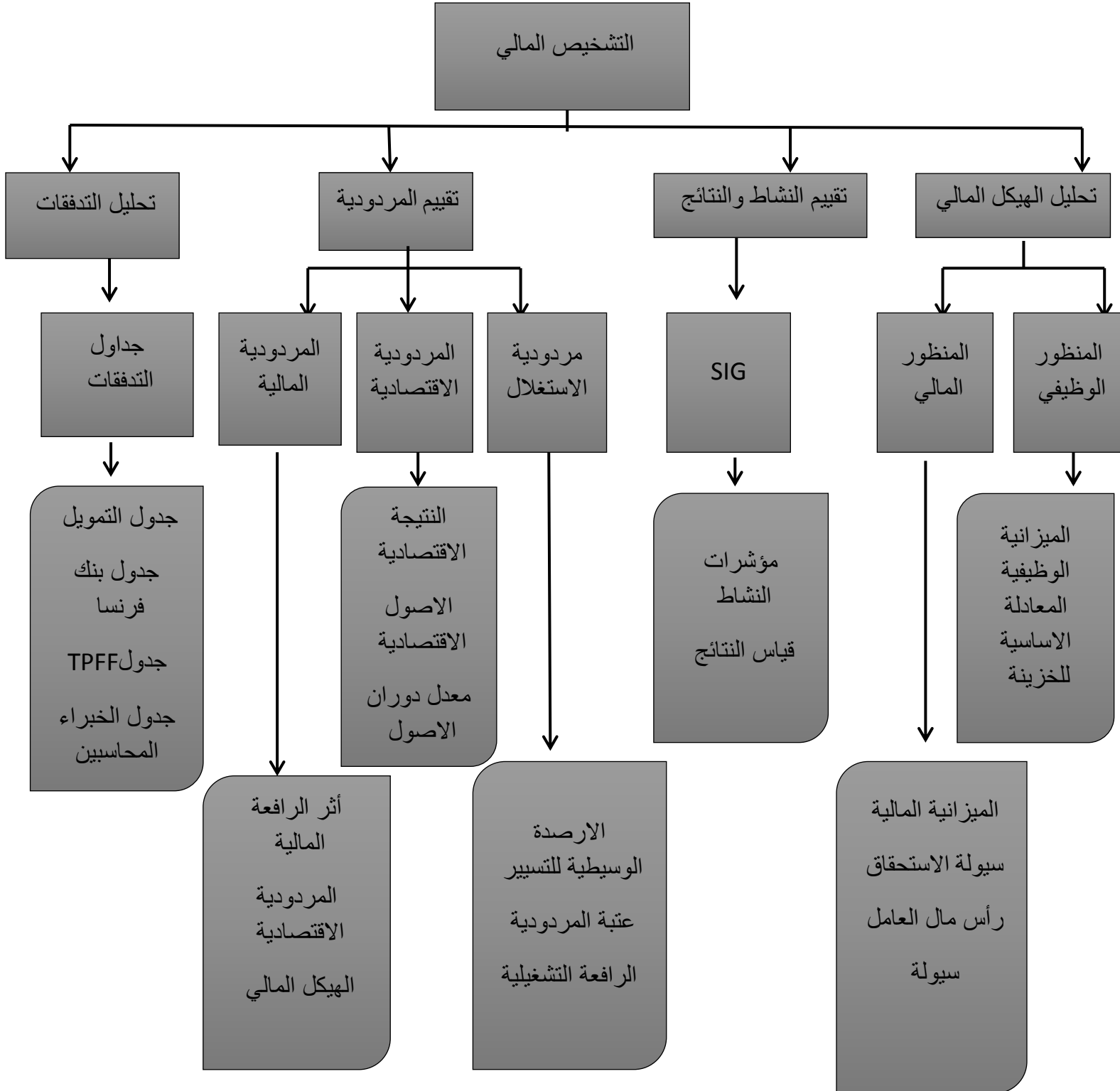
1. تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية... إلخ، وذلك بالاعتماد على المنظور المالي المرتكز على المنظور الذمة المالية ومبدأ السيولة و الاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2. تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها كل من الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حال.

3. تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والقرارات الاستثمار وغيرها.

4. تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية، والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم(01): أدوات التشخيص المالي



المصدر: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الادارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2011، ص71.

المطلب الثالث: طرق وخطوات التشخيص المالي

للتشخيص المالي عدة طرق وخطوات تتمثل فيما يلي:

أولاً: طرق التشخيص المالي

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق التي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:¹

1. التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطور على العناصر التالية:

أ. **تطور النشاط :** ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتماداً على التغيير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستناداً إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أو منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردياً مع تطور النشاط.

ب. **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشراً عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج. **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية للدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د. **تطور الهيكل المالي :** يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقب مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

و. **تطور المردودية:** يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضماناً للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وأثر الرافعة المالية.

2. التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف التشخيص المالي من خلال التشخيص

¹ لحسن دردوري، التشخيص المالي، محاضرات تخصص مالية وحكومية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص15-16.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3. التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

- معدل الهيكل المالي (الديون / الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر بـ 8%؛
- بنسبه رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض؛
- الديون المتوسطة وطويله الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

ثانيا: خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفه عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:¹

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها)؛
- الفترة الزمنية المعينة بالدراسة؛
- اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص؛
- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛
- إجراء الحسابات اللازمة و استعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛
- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة؛
- التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات؛
- القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

¹ لحسن دردوري، المرجع سابق، ص 12-15.

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

إن اتخاذ القرارات المالية ولما له من أهمية قصوى على جميع المستويات والأصعدة، وإن مقدار النجاح الذي تحققه أي منظمة، يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة القادة الإداريين وأساليب اتخاذها وبما لديهم من مفاهيم تضمن ترشيد القرارات وفعاليتها، وتدرك أهمية وضوحها وقوتها وتعمل على متابعة تقويمها وتنفيذها.

المطلب الأول : ماهية اتخاذ القرارات المالية

تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات في المؤسسة لهذا عليها اختيار أفضل البدائل المتاحة من أجل قرارات صحيحة وسليمة.

أولاً: مفهوم اتخاذ القرارات المالية

1. تعريف اتخاذ القرار:

تعريف 01: هو عبارة عن اختيار لسلوك معين من بين أكثر من بديل للسلوكيات أو التعريفات المنتظرة، ومن ثم اتخاذ القرار يتطلب توفر المعرفة والإدراك الكافي بالسلوكيات البديلة وفهم وتحديد السلوكيات على وجه الدقة وتقييم تلك البدائل كأساس عملية الاختيار.¹

تعريف 02: السلوك البشري ودرجة التأييد أو المعارضة من قبل المنفذ ومدى اقتناعهم لبث الحماس والمشاركة في تنفيذ القرار.²

تعريف 03: القرار هو اختيار بديل من البدائل الممكنة القابلة لتحقيق وفق الموارد المتاحة.³

تعريف 04: تتمثل هذه الوظيفة جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسات حيث أن اتخاذ القرار يعد أساس العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المنظمة، وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة، مع الحفاظ على السيولة وتتمثل هذه القرارات في قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح.⁴

وعليه فإن اتخاذ القرار هو: عملية اختيار لأحد البدائل من بين البدائل الممكنة من أجل تحقيق هدف معين.

2. خصائص اتخاذ القرار: تختلف باختلاف مدخل دراستها فإن كان مدخل الدراسة هي الإدارة فإن القرار يتميز بما يلي:⁵

- السؤال عما يجب فعله، وتشخيص المشكلة، وتحديد كيفية استخدام الموارد المتاحة؛
- تحليل البيانات، والاستفسار عن التكاليف والنفقات، والعائدات من القرار، وما هو البديل الذي يحقق أفضل وضع ممكن؟

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديون المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 2004، ص 88.

² رايح سرير عبدالله، القرار الإداري، ط1، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 27.

³ رحيم حسين، اساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، ط1، مكتبة اقرا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 13.

⁴ سمير بوعافية واخرون " دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح "، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 239.

⁵ رايح سرير عبدالله، المرجع سابق، ص 54-55.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

- التركيز على فهم المشكلة لاقتراح أفضل الحلول أو البدائل. والتعامل مع الأسباب المؤدية للمشكلة لا التعامل مع النتائج أو المظاهر وذلك للقضاء على المشكلات من جذورها؛
 - مراعاة العوامل السلوكية ومستوى الرضا من عدمه، وأثر ذلك على نتائج القرار؛
 - ضرورة تقدير القرار في ظروف التأكد من عدم التأكد من ظرف المخطرة؛
 - استعمال الطرق العلمية، والمداخل الكمية والكيفية في اختيار البديل المناسب.
- إن مثل هذه الخصائص تضع الإطار المناسب لاتخاذ القرار الواقعي والعملي وتجعل منه قرار إيجابيا. وإن كان مدخل الدراسة هو القانون فإن القرار يتميز بما يلي :

✓ القرار الإداري عمل قانوني نهائي صادر من سلطة عامة مختصة؛

✓ القرار الإداري يحدث آثار قانونية إنشاء، تعديل، إلغاء، سحب؛

✓ أن يكون القرار الإداري خاليا من عيب الاختصاص، الشكل، السبب، المحل، الغاية.

تناول علماء القانون الإداري دراسة هذه الخصائص بإسهاب وتفصيل مما جعلنا نشير إلى أهم خصائص القرار من المنظور القانوني حتى لا يكون هناك لبس بينه وبين دراسة القرار من وجهة نظر الإدارة العامة والذي هو محور هذه الدراسة.

والنتيجة هي أن القرار بأصنافه الثلاثة يقاس بقدر موضوعيته وتحقيقه للأهداف التي من أجلها وجد، فإن اختلاف تلك القرارات في الهدف والمظهر، والجهة المسؤولة عن إصداره وتنفيذه ومتابعته وتقييمه فأنها تلتقي جميعا في المراحل والخطوات التي يمر بها القرار السياسي، والاستراتيجي، والإداري، ومدى وصف تلك القرارات بالرشد، والعقلانية لتحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء.

ثانيا: أهمية وأهداف القرارات المالية

1. أهمية عملية اتخاذ القرارات:

يتوقف مقدار النجاح الذي تحققه أية منظمة على قدرة وكفاءة المسؤولين الإداريين على اتخاذ القرارات الإدارية وفهمهم لها ولأساليب اتخاذها، وبما لديهم من مفاهيم تضمن رشد القرارات وفعاليتها، وإدراك أهمية وضوحها ووقيتها، ومتابعة تنفيذها وتقييمها. وتعتبر اتخاذ القرارات محور العملية الإدارية، ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة و نشاطاتها، حيث يتم اتخاذ قرارات عند ممارسة كل الوظائف الإدارية، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات عند كل مرحلة من مراحل وضع الخطة، كما أن الإدارة لما تقوم بوضع التنظيم الملائم لنشاطها و مهامها المختلفة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي و نوعه و حجمه وما يتصل به و خطوط السلطة و المسؤولية و الاتصال، و عندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فهي أيضا تتخذ قرارات تخص تحديد المعايير المناسبة التي تسمح بقياس نماذج الأعمال، والتعديلات التي سيتم إجراؤها على الخطة، وتصحيح القرار مرتبطة بشكل تام مع المهمة الأخيرة.¹

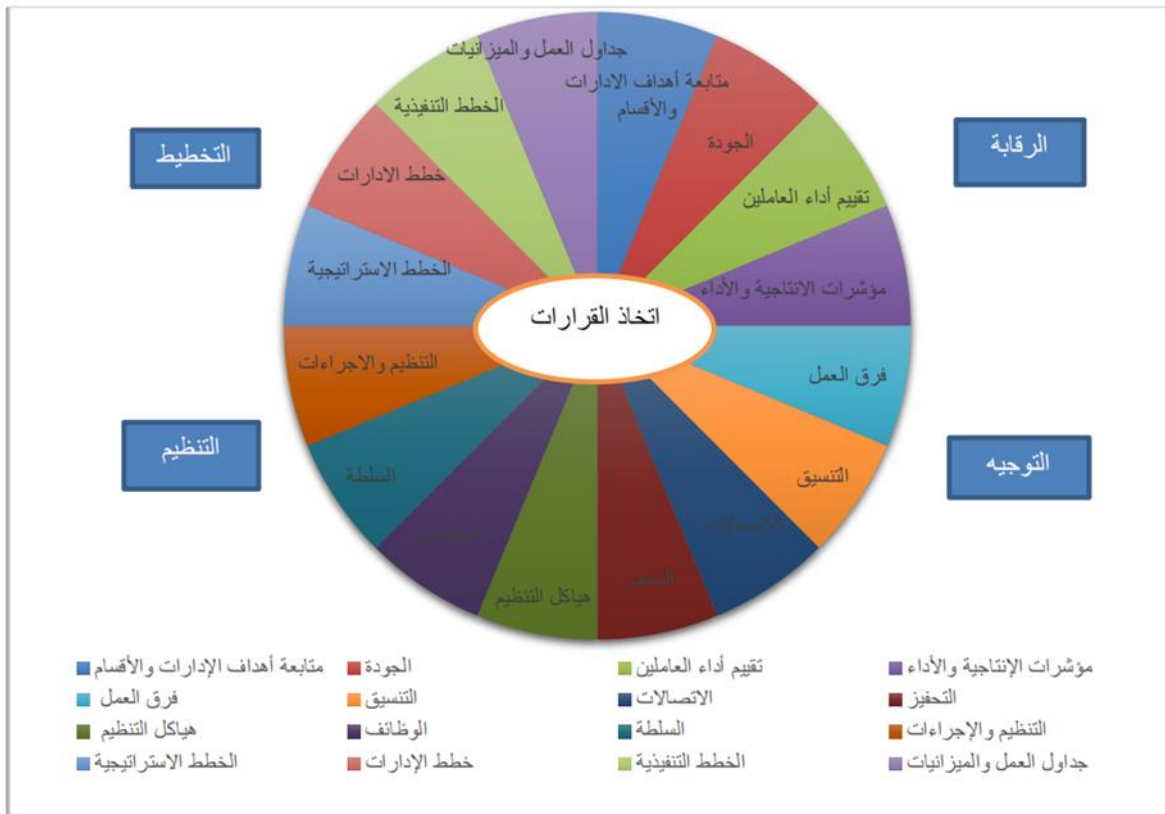
¹ عثمان مداحي، دور معلومات محاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص126-127 .

الفصل الأول: الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

إن اتخاذ القرارات على مستوى المنظمة لا يتعلق بفرد واحد وبجانب واحد بل يشمل على عدة نواحي منها ما يتعلق بالجوانب الفنية أو التنظيمية أو المالية أو القانونية... إلخ، فبعض القرارات تتعلق بمجموعة من الموظفين، والبعض يؤثر على جميع الموظفين، وبعضها يؤثر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي ككل. وقد أصبحت عملية اتخاذ القرار تمثل إطاراً من النظم المتداخلة، بحيث يتطلب وضع إطار متكامل لاتخاذ القرارات والاستعانة بالعديد من النظم والعلوم الأخرى وذلك في ظل اعتبارات عدم التأكد والمتغيرات المتشابكة والديناميكية.

اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف وجوهر العملية الإدارية للمؤسسة: إن الدور الإداري في وظائف المؤسسة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف والعمليات الإدارية المختلفة. ويمكن التوضيح بالشكل التالي أن اتخاذ القرار أساس العملية الإدارية:

الشكل رقم (02): اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية



المصدر: أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2008/2007، ص 37.

يبين الشكل (02): كيفية تأثير القرار على مختلف مستويات العملية الإدارية، حيث في كل مستوى من المستويات الإدارية يتم اتخاذ قرارات مناسبة خاص به، مما يسهل القيام بمهامه بالشكل المحدد، كما أن عملية اتخاذ القرار عند اتخاذ أي قرار، يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع جوانبه مما يسمح بالتنسيق بين الوظائف الإدارية.

2. أهداف القرارات المالية:

تهدف القرارات المالية إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ومن هنا يمكن إدراج أهداف القرارات المالية في المؤسسة كما يلي:¹

أ. **هدف تعظيم ربح المؤسسة:** إن الهدف العام لأي مؤسسة يتلخص في تعظيم الربح أي تحقيق أعلى أرباح ممكنة ومزال هذا الهدف يحتل مكانة رئيسية في الفكر الاقتصادي على الرغم من كثرة الانتقادات الموجهة إليه والتي تشكك في سلامة تعظيم الربح كهدف رئيسي للمؤسسة، ويرتبط مفهوم تعظيم الربح ارتباطا وثيقا بالمالك ويحتل مكانا بارزا في أسلوب تقييم أداء الإدارة وبناء عليه فإن تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال إلى تحقيقه يصبح المرشد الرئيسي للإدارة في اتخاذ القرارات المالية.

ب. هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة ملاك المؤسسة:

إن تعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك هو أفضل معيار للحكم على القرارات الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر والمالك. ومما لا شك فيه أن تعظيم ثروة المؤسسة وزيادة القيمة السوقية للأسهم يعكس الاستخدام الفعال للمواد الاقتصادية القومية، ويعتبر تعظيم الثروة كهدف للإدارة المالية أكثر فعالية مقارنة بهدف تعظيم الربح وذلك لسببين هامين:

- طريق اختيار المقترحات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية؛
- هدف تعظيم الثروة يعد هدفا استراتيجيا طويل الأجل حيث تعمل الإدارة على تعظيم القيمة الحالية للاستثمارات عن تنشيط النظام الاقتصادي ككل وتعظيم الثروة القومية للمجتمع.

ج. هدف تعظيم العائد الاجتماعي:

يمكن تحديدها فيما يلي:²

- صعوبة تحديد الأفضل بالنسبة للمجتمع وحساب التكلفة الاجتماعية أو قياس العائد الاجتماعي؛
- صعوبة تحديد المصدر الذي تستمد منه حقها في توزيع الموارد المالية لتحقيق المنافع الاجتماعي؛
- قيام بعض المؤسسات بتحمل تكلفة أداء مسؤوليتها الاجتماعية، وعدم قيام البعض الآخر بذلك قد يجعل النوعية الأولى تتحمل تكلفة الخسائر ملموسة والتوقف عن المساهمة الاجتماعية.

¹ محمد وسام المصري، صنع القرار المالي، محاضرات ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص3-4.

² نصير احمد، بن عمر محمد البشير، "مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية" مجلة الدراسات الاقتصادية ومالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء 03، 2017، ص167.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل اتخاذ القرارات المالية

تتميز القرارات المالية بعدة أنواع ومراحل سنتطرق لها في هذا المطلب.

أولاً : أنواع القرارات المالية

هناك ثلاث أنواع من القرارات المالية نذكرها كالتالي:

1. قرار الاستثمار:

قرار الاستثمار من بين القرارات المالية المهمة في المؤسسة والذي يؤثر مباشرة في قيمة المؤسسة على المدى الطويل والقصري، واتخاذ هذا القرار يوجب دراسة معمقة له والأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل تساعد في حسن اختيار أحسن القرارات التي تعود بأكبر العوائد للمؤسسة وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف الممكنة.

أ. مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية تهدف الى زيادة الإنتاج وتوسيعه والمحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد ويسمى بإجمالي الاستثمار وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي.¹

ب. تقسيمات قرار الاستثمار :

للقرارات الاستثمارية في المؤسسة عدة تقسيمات مختلفة ومبنية يتم على أساسها، من أهمها البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها وهي كما يلي:²

• **قرارات استثمارية قصيرة الأجل:** إن هذه مجموعة القرارات التي تدور حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، والجزء الأكبر من المسؤولية ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الأصول المتداولة مثل: النقديات، الاستثمارات المؤقتة، المخزون السلعي، وهذا لارتباط الأصول المتداولة بقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فإن القرار السليم هو القرار الذي يتضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة .

• **قرارات استثمارية طويلة الأجل:** إن هذه المجموعة من القرارات تهتم بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والتي تتمثل في الموجودات الثابتة، ويعتبر هذا النوع من القرارات في المؤسسة الأخطر والأصعب ضمن القرارات المالية كونه يرتبط بنوع من الاستثمار الذي يتصف بضخامة مبالغتها المالية التي يحتويها ويضمن لها عوائد سنوية لفترات في المستقبل وبالإضافة إلى أن هذا النوع يرسم حدود العملية الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية وليس من السهل التخلص منها عند إتمام عملية الاستثمار فيها.

¹ دريد كامل آيت شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009، ص 17.

² حمزة الزبيدي محمود، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص 26.

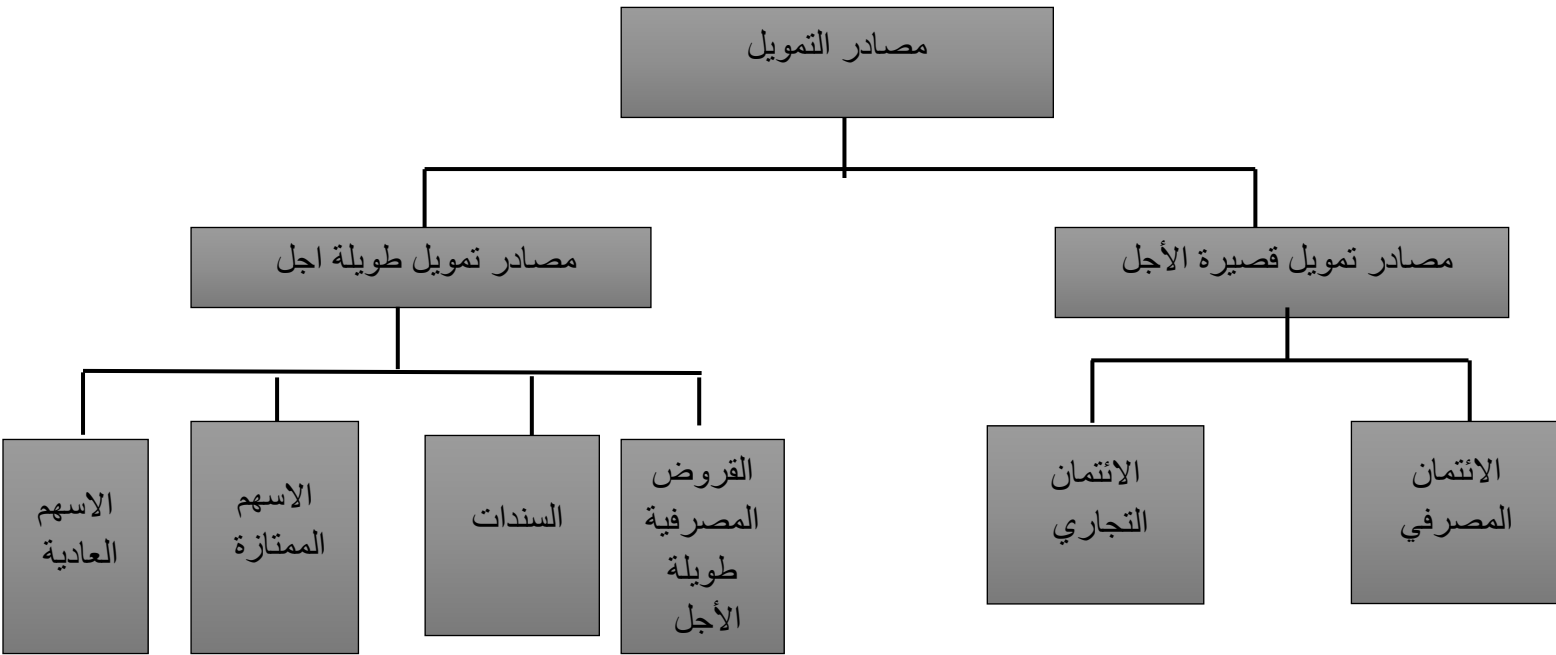
2. قرار التمويل:

تتوقف عملية تحديد القرارات التمويلية على صفات المعلومات المناسبة لكل نوع منها، فالإدارة المالية في المؤسسة المكلفة بصنع القرارات التي تمتد إثارها لمدته طويلة وتتعاكس على ثروة الملاك إيجابيا وعلى قيمة المؤسسة في السوق، ومن هذا يجب على المدير المالي أن يختار مصادر التمويل التي تكون تكلفتها متدنية وأقل من المصادر الأخرى، وفي هذا الصدد يجب المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية باستخدام التكلفة الحدية المرجحة لرأس المال من أجل المحافظة على الهيكل الأمثل لرأس المال .

أ. مفهوم التمويل :

التمويل هو التزود بالنقود أينما كانت الحاجة إليها وفي أي مكان، ويمكن أن يكون التمويل قصير الأجل لمدة أقل من سنة أو متوسط الأجل لمدة تتراوح ما بين سنة وخمسة سنوات إلى سبع سنوات، أو يكون طويل الأجل لمدة تزيد عن ذلك، وقد يكون التمويل لأغراض للاستهلاك والاستثمار هذا عند مكتنز المال.¹

الشكل رقم (03): مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مكتسبات قبلية.

¹ صبجي تادرس قريصة وحمود عبد العزيز عجيلة وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص 192.

3. قرار توزيع الأرباح :

تعد قرارات توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية المنسوبة إلى مجلس الإدارة أيضا نظرا لأهميتها لعدة أطراف سواء للمساهمين الحاليين أو الراغبين في المساهمة، وأيضا هو قرار ذو حدين بحيث يعتبر قرار تمويلي من جهة وقرار استثماري من جهة أخرى، لذلك اتخاذ مثل هذه القرارات يستوجب دراسة معمقة لعدة مجالات و اتجاهات مما يتلاءم مع كل الأطراف

أ. مفهوم قرارات التوزيع :

هي توزيعات الملكية لحملة الأسهم من الأرباح الحالية والمتركمة عن سنوات سابقة، وأن توقيت التوزيع يخضع لمصادقة مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة.¹

ب. العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح:

يجب على المؤسسة أو متخذي القرار فيها أو المدير المالي الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح ومن أهم هذه العوامل نوردتها في النقاط التالي:²

- ✓ الضرائب على دخل المؤسسة؛
- ✓ الضريبة المبالغة في حجز الأرباح؛
- ✓ الضرائب الشخصية على دخل المساهمين وهي تؤثر على أرباحهم؛
- ✓ ربحية أو عائد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الشركة أو المؤسسة. حيث أن هناك بعض الشروط التي تحد من حرية التصرف في المؤسسة أو الشركة؛
- ✓ الشروط والاعتبارات التعاقدية: تكون الإتفاقيات والعقود المبرمة بين المؤسسة والدائنين أو أصحاب الأسهم الممتازة؛
- ✓ يمكن للمؤسسة الحفاظ على معدل توزيع منخفض؛
- ✓ متطلبات السيولة والتزامات المؤسسة؛
- ✓ القيود القانونية بالاحتفاظ على مستوى رأس المال؛
- ✓ تكاليف المعاملات المالية للمساهم.

ثانيا: مراحل اتخاذ القرارات

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1. مرحلة تشخيص المشكلة :

تتمثل في التعرف على المشكل الحقيقي و تحديده وصياغته وتحديد أسبابه باعتبارها أهم خطوة لمساعدتنا على اتخاذ القرار. فالمشكلة تعبر عن الخلل المتواجد نتيجة التخالف في الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها، أو هي الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يحدث وبتعبير آخر عبارة عن متغير أو مجموعة من المتغيرات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على مستوى أداء المنظمة الذي يؤثر بدوره على الوصول إلى

¹ محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص417.

² عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 244.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

الأهداف المحددة لها. قد تختلف هذه المشاكل فمنها ما يتصل بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه وهي نشاط المنظمة ككل التي قد تكون روتني يتكرر حدوثها بذات شكلها ومنها المشاكل المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المنظمة وتحقيقها قد تكون راجعة إلى صعوبة التنبؤ بالظروف البيئية المحيطة بالمنظمة. لأهدافها ومستقبلها، ومنها المشاكل الراجعة إلى ضعف عملية التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وتسيير خطواته.

2. مرحلة تحليل المشكلة :

بعد التعرف على المشكلة وتحديد ما تأتي مرحلة تحليلها، حيث تقتضي هذه المرحلة تصنيف هذه المشكلة يعني تحديد طبيعتها، حجمها، مدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها. فالمشاكل المالية التي تواجه الإدارة المالية قد تظهر من خلال نقص مصادر التمويل. لكن عند تحليلها ومحاولة الوصول إلى أسباب حدوثها قد تظهر مشاكل فرعية أو ثانوية مؤثرة على المشكل الرئيسي محل الدراسة والتحليل، والسبب الرئيسي لنقص مصادر التمويل، قد يكون نتيجة أسباب أخرى أثرت على الهيكل التمويلي للمنظمة، فالوصول إلى أسباب المشكل ودوافع حدوثها يتوقف على المعلومات الواجب جمعها والحصول عليها من مختلف المصادر، منها معلومات أولية متعلقة بالمشكلة ذاتها إلى جانب معلومات أخرى تستخدم لأغراض التخطيط كالمعلومات المحاسبية، كما أن هذه المعلومات تخضع هي الأخرى للفحص والتدقيق حتى لا تؤدي إلى انحراف متخذي القرار عن الهدف المراد الوصول إليه. ومن الطرق التي تساعد على تحليل المشكلة نجد:¹

- فحص كل الظروف التي تغيرت وأدى التغير فيها إلى ظهور المشكل؛
- تحديد الحدود الخاصة بالمشكل والذي يعني أن يحدد المدير بدقة العناصر التي تحتويها المشكلة؛
- تحليل المشكلة الكبيرة إلى عدد من المشاكل الفرعية؛
- تركيز الجهود على المشكلة والعناصر التي يمكن السيطرة عليها.

3. مرحلة تحديد البدائل الممكنة :

البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة، و المعلومات التي تم جمعها من أجل تحليل المشكلة المطروحة أمام متخذي القرار تساعدهم كثيرا ليس فقط للوقوف على المشكلة واعتبرت أسباب المشكلة بل تطرح أمامهم مجموعة من الحلول، لأنه نادرا ما نجد حالا واحدا للمشكلة ، فإذا توصلت إدارة المؤسسة مثال إلى أن سبب نقص الأرباح يعود إلى سعر المنتج مشكلة في حد ذاتها² المرتفع بالنسبة لما هو معروض في السوق من قبل المنافسين الآخرين، فهي هنا أمام مجموعة من الحلول، إما أن تلجأ إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال زيادة عدد الوحدات المنتجة باستعمال وسائل حديثة، أو بمحاولة تحسين صورة المنتج من خلال وضع علامة تجارية و التأثير بها تلجأ إلى تقليص عدد العمال و على المستهلك من خلال الدعاية مع الاقتصار على فئة من المستهلكين...الخ. وتتطلب عملية تحديد هذه البدائل من

¹ إسماعيل السيد، نظرية القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر، ص 557.

² المنصور محمد، نظرية القرارات الإدارية - مفاهيم و طرق كمية، دار ومكتبة حامد للنشر، عمان 2000، ص 29.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

الإدارة أن تكون لها القدرة على إيجاد الحلول انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لديها ومن تجارب سابقة لها أو لمؤسسة مماثلة.

4. مرحلة اختيار أحسن البدائل :

تعتبر عملية الاختيار النهائي من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة، ومن أهم خطوات ومراحل عملية اتخاذ القرار، فيستند هنا متخذ القرار على مدى نجاح النتائج المرجو تحقيقها، والتكلفة وكذا المخاطر وسرعة تحقيق الأهداف، مع مراعات توافر الموارد اللازمة والظروف الملائمة.

تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية اتخاذ القرار وأكثرها تعقيداً، وترجع صعوبة هذه المرحلة إلى كونها تتطلب مجهوداً فكرياً من متخذ القرار الجراء الموازنة والتقديم لمزايا وعيوب كل بديل من البدائل المتعددة المقترحة. للتغلب على هذه الصعوبات هناك مجموعة من الوسائل التي تساعد متخذ القرار على اختيار البديل الأمثل والتي نوردتها فيما يلي:¹

- أن لا يترك الاعتبارات الشخصية تتحكم في سلوكه عند اختيار البديل؛
- المفاضلة بين البدائل المتاحة و اختيار البديل الأمثل وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية، و هذا يتطلب من متخذ القرار التعقل وعدم الاندفاع، وأن لا يترك الاعتبارات الشخصية تتحكم في سلوكه عند اختيار البديل؛
- الاستعانة و الاسترشاد بأجراء الخبراء والمستشارين و المتخصصين من داخل المنظمة وخارجها؛
- ترتيب و تبويب البدائل المقترحة للحل و المرفوعة للمدير متخذ القرار على الدقة في اتخاذه للقرارات.

5. مرحلة تنفيذ القرار والمتابعة:

تعتبر مرحلة تنفيذ القرار آخر مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرار مع المتابعة من أجل التأكد من صحته وسالمتة، حيث يقوم متخذ القرار بإعطاء أوامر تنفيذ ما توصل إليه رفقة الفريق الإداري، وعملية التنفيذ تكون جماعية حيث تسند إلى كل قسم من أقسام المؤسسة مهمة تنفيذ جزء من أجزاء القرار وتحسيسهم بمسؤولية العمل الجماعي وبأن النتائج المحققة هي في صالح الجميع. بعد أن أنهينا المراحل التي يمر بها اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: : التشخيص المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية

تقوم المؤسسة بالاعتماد على التشخيص المالي لاتخاذ أفضل القرارات المالية و يتم ذلك من خلال النسب المالية ومؤشرات التوازن.

أولاً : التشخيص بواسطة النسب المالية

1. **نسب السيولة:** وتسمى أيضاً بالنسبة المرجعية وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الجارية بالاستخدام مجموع الأصول . وتعتمد نسب السيولة على المتداولة، أو هي النسبة المتخصصة التي تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بعض النسب أهمها:

¹ نواف كنعان، اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان 2003، ص161.

الجدول رقم (01) : نسب السيولة

النسبة	العلاقة	شرح النسبة
نسبة السيولة العامة (التداول)	$\frac{\text{مج الاصول المتداولة}}{\text{مج الخصوم المتداولة}}$	قياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها النسبة النمطية لها [1-2] حيث إذا كانت أكبر من 1 يدل على رأس مال العامل موجب لذلك فهي قادرة على التسديد و يمكنها زيادة الديون و الاستثمار ، إذا كانت أقل من 1 يعني رأس مال العامل سالب يدل على الوضع المزرى لها و بالتالي زيادة اصولها المتداولة
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الاصول المتداولة - المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	تتبع مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل دون الاعتماد على البضاعة ، النسبة النمطية [0.5-0.6] إذا كانت أكبر دلت على وجود سيولة مجمدة يتخذ قرار بتوظيفها في استثمارات و إذا كانت أقل تضيع عليها فرص التمويل من الخارج
نسبة السيولة الفورية	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$	تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال استخدام النقدية والأوراق المالية الاستثمارية يجب الا تكون أقل من 1 بكثير فهذا يفسر اما صعوبة التدفق النقدي او إدارة النقد قريبة من 0.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ليديا فلاحى، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمى، 2020-2021، ص 18.

2. **نسب الربحية** : الربحية هي فائض الإيرادات التشغيلية والمالية على النفقات، ويساهم هذا الفائض في زيادة قيمة المؤسسة. والربحية هي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، لأنه يعتبر الشرط الضروري لضمان استمرارية المؤسسة وتطورها، ودائما يتم اعتبار أن الربحية والنمو هما شريان حياة المؤسسة. تقيس نسب الربحية قدرة المؤسسة على جني الأرباح من مبيعاتها أو أموالها المستثمرة. وتتمثل هذه النسب في ما يلي:

الجدول رقم(02) : نسب الربحية

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

النسبة	طريقة الحساب	شرح النسبة
نسبة صافي الربح	$\frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$	تساعد على معرفة نسبة صافي المبيعات التي تتحول إلى صافي الربح
نسبة صافي ربح التشغيل	$\frac{\text{صافي ربح التشغيل (قبل الفائدة والضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى)}}{\text{صافي المبيعات}}$	وتحسب هذه النسبة من طرف المحلل قبل الفائدة والضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى .
نسبة إجمالي ربح المبيعات	$\frac{\text{إجمالي ربح المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$	أي معرفة نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2016-2017، ص 224-225.

3. نسب المديونية: يبين هذا النوع من النسب العلاقة بين ما قدمه الدائنون وما قدمه أصحاب الشركات إلى جانب تبيان مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة ومن بين هذه النسب:

الجدول رقم (03): نسب المديونية

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

النسبة	طريقة الحساب	تفسير النسبة
الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}}$	تبين مدى استقلالية المؤسسة عن دائئها ؛ ومن أجل التقييد بقاعدة الاستدانة العامة يجب ألا يؤثر قرار التمويل على النسبة أي يجب ألا تتعدى (1/2) قبل اتخاذ القرار وبعده وكلما زادت القدرة الاقتراضية للمؤسسة.
الملاءة العامة	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{اجمالي الأصول}}$	تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير في تمويل إجمالي أصول المؤسسة حيث كلما تدنت هذه النسبة دل ذلك على أن المؤسسة غير مشبعة بالديون وكلما ارتفعت هاته النسبة واقتربت من 1 قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد.
التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جعفر عبد النور، حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر 2019، 3-2020، ص113.

4. نسب النشاط :

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام وإدارة أصولها، أي أنها تقيس كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وبالتالي تحقيق أكبر حجم من المبيعات السنوية، من أهم هذه النسب:

الجدول رقم (04): نسب النشاط

النسبة	طريقة الحساب	التفسير
--------	--------------	---------

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

يقاس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات السنوية الصافية، وبالتالي مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد تلك المبيعات.	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم إجمالي الأصول}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم إجمالي الأصول}}$	معدل دوران إجمالي الأصول
يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لتوليد حجم معين من المبيعات السنوية الصافية	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم الأصول الثابتة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم الأصول الثابتة}}$	معدل دوران الأصول الثابتة
يعتبر هذا بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها المتداولة لتوليد حجم معين من المبيعات السنوية الصافية.	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم الأصول المتداولة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم الأصول المتداولة}}$	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: https://elearning.univ-bba.dz/sciences_eco, page consultée le 21 mai 2023 a: 10:48

5. **نسب المردودية** : تعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمة في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. وهي ممثلة في مردوديتين الاقتصادية والمالية كما يلي:

الجدول رقم (05) : نسب المردودية

النسبة	طريقة الحساب	شرح النسبة
المردودية الاقتصادية	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$	تهتم بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال، أي نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية الاقتصادية، وتستبعد كل الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتقاس بمعدل المردودية الاقتصادية.
. المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	تهتم بالنشاط الإجمالي للمؤسسة، وتدخّل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الياس بن ساسي، ويوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011. ص281-283.

ثانيا: التشخيص بواسطة المؤشرات المالية

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعد في معرفة مدى التوازن المالي لشركة من أهمها:

1. رأس المال العامل FR:

- رأس المال العامل هو جزء من الاموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الاصول المتداولة ، وذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال، وهو عبارة عن هامش أمان.¹
 - يعرف رأس مال العامل بأنه "عبارة عن هامش سيولة تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.²
- هناك طريقتان لحساب رأس مال العامل تتمثل في ما يلي:³

❖ طريقة حسابه من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الدائمة – الأصول الثابتة

❖ طريقة حسابه من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وهناك 3 حالات ممكنة لرأس المال العامل الصافي:

الجدول رقم(06): حالات رأس المال العامل

¹ JEAN MARIE MUDOYE ,LE FONDS DE ROULEMENT, EDITION ENTEPRISE MODERNE,1970,P13

² أمينة شهبوب، "تقييم الاداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد 19 للفترة 2016-2020"، مجلة دفاثر البحوث العلمية، مجلد 10، العدد2، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2022، ص95.

³ إبراهيم جابر السيد، وائل رفعت خليل، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 62 .

التفسير	الحالة
يشير ذلك الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.	رأس المال العامل الصافي < 0 (الأصول المتداولة < د ق الاجل)
يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.	رأس المال العامل الصافي > 0 (الأصول المتداولة > د ق الاجل)
يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.	رأس المال العامل الصافي = 0 (الأصول المتداولة = د ق الاجل)

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على كمال ديدة، محاضرات في مقياس مالية المؤسسة، موجهة لطلبة سنة ثانية علوم مالية ومحاسبة، قسم مالية ومحاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020-2021، ص20.

2. احتياج رأس المال العامل BFR:

- ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزون، حقوق العملاء، ديون الموردين، بحيث يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتا وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه الاحتياج في رأس المال العامل¹.
- هو قسط أو جزء من الاحتياجات الدورانية الضرورية والمرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال والتي لم تغط من طرف الموارد الدورية.² ويحسب كما يلي:³

وهناك 3 حالات ممكنة لاحتياج رأس المال العامل:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)

¹ محمد البشير بن عمر وأخرون، "تسيير الاحتياج في رأس المال العامل المعياري"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد4، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص38.

² إبراهيم جابر السيد، وائل رفعت خليل، مرجع سابق، ص68.

³ إسماعيل سبتي و أخرون، "استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد35، العدد04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص429.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

التفسير	الحالة
معناه احتياجات الدورة، موارد الدورة، نجد في أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال، أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.	احتياج رأس المال العامل < 0
يعني الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال الموجب ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الاخطار.	احتياج رأس المال العامل > 0
يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال وفي حالة عابرة أو مستمرة.	احتياج رأس المال العامل = 0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إسماعيل سبتي و أخرون، "استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص 429-430.

3. الخزينة TR:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة التالية:¹

الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياج رأس المال العامل

= قيم جاهزة - تسبيقات مصرفية

وهناك ثلاث حالات للخزينة تتمثل في :

¹ إبراهيم السيد، وائل رفعت خليل، مرجع سابق، ص 70

الجدول رقم (08): حالات الخزينة

التفسير	الحالة
هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة، لأنها في هذه الحالة تضطر إلى تمويل خارجي لتغطية احتياجاتها، ولتقادي ذلك عليها إما تخفيض أصولها الثابتة، أو توسيع رأسمالها أي الزيادة في الأموال الدائمة	الخزينة > 0 (BFR > FRN)
وهي الوضعية المثالية حيث استغلت السيولة بعقلانية، ولم تترك أموال مجمدة بالخزينة والتوازن يتحقق هنا.	الخزينة = 0 (BFR = FRN)
يمكن القول أن وضعية المؤسسة جيدة، ولكن كمية من السيولة بقيت في خزينة المؤسسة ولم تستغل بشكل عقلائي ولذلك لا بد من استعمال تلك السيولة المتبقية في استثمارات أخرى أي إما الزيادة في الاحتياجات الدورية حتى تصل إلى الوضعية المثلى، وهي BFR=FRN.	الخزينة < 0 (BFR < FRN)

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على إبراهيم جابر السيد، وأئل رفعت خليل، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 71.

ثالثا: جدول حساب النتائج (قائمة الدخل) وجدول التدفقات المالية

1. جدول حساب النتائج :

تعريف 01: جدول حساب النتائج على أنه بيان ملخص الأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب ويبرز النتيجة الصافية لسنة مالية (الربح أو الخسارة).¹

تعريف 02: عبارة عن تقرير بين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، يتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصاريف حيث يكون الفرق بينهما ربح وخسارة الدورة (الإيرادات - المصاريف) = النتيجة.² ومنه نستخلص أن الفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج أي الإيرادات والمصاريف وقد يكون هذا الفرق إما ربحا أو خسارة، وذلك للتلخيص أو إعطاء تقرير عن نواتج التي حققتها المؤسسة خلال الدورة.³

1.1 عناصر حسابات التسيير :

أ. حسابات الأعباء: ⁴

- المشتريات المستهلكة يضم هذا الحساب مشتريات المواد الأولية المستهلكة ويتناولها حساب 60؛

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 19، 2009/03/25، مرسوم 1230 المتعلق بحسابات النتائج، ص 129.

² بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير العالمية الدولية، منشورات كليك، ط2، الجزائر، 2015، ص 39.

³ امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، سنة 2008، ص 129.

⁴ شعيب شنونف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية لإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012، ص 150-151.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

- المشتريات غير قابلة للتخزين مثل فواتير المياه، الطاقة.....الخ، تسجل في حساب مشتريات مستهلكة حساب 607؛
 - خدمات خارجية: مصاريف الإيجارات لإصلاحات، ومصاريف التأمين....الخ، التي يتناولها حساب 61؛
 - خدمات خارجية أخرى: مصاريف المستخدمين خارج المؤسسة مثل مصاريف الاشهار، مصاريف نقل السلع.....، يتناولها حساب 62؛
 - مصاريف المستخدمين متعلقة بأجور المستخدمين، بما فيها الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور تسجل في حساب 638؛
 - ضرائب ورسوم المماثلة المدفوعة للدولة والجماعات المحلية يتناولها حساب 64؛
 - مصاريف أخرى وظيفية: يضم أتاوى المصاريف المتعلقة بالأنظمة الخاصة برامج الإعلام الألي يتناولها حساب 65، الماركات التجارية يتناولها حساب 651؛
 - المصاريف المالية: يتناولها حساب 66، ويضم كذلك حسابات أخرى، حساب 661، حساب 664، ح667، ح665، ح668؛
 - العناصر الاستثنائية الأعباء : يتناولها حساب 67؛
 - مخصصات الاهتلاكات و المؤونات ونقص القيمة يتناولها حساب 68؛
 - الضرائب على الأرباح: يتناولها حساب 69، حيث يسجل فيه الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة.
- ب. حساب الإيرادات : ¹
- بيع المنتجات المصنعة والبضائع وتقديم الخدمات: يتناولها حساب70، حساب 701، حساب702 ، حساب703، حساب704، حساب705، حساب706؛
 - إنتاج مخزن : حساب 72 يسجل فيه تغيرات في مخزون السلع ، والتغيرات في إنتاج المخزون؛
 - إنتاج قيم ثابتة : يتناولها حساب 73؛
 - إعانات الاستغلال : يتناولها حساب 73؛
 - إيرادات أو نواتج أخرى: يتناولها حساب 75، كما يضم الحسابات الفرعية التالية: 751، 752، 753، 754، 755، 756، 758؛
 - إيرادات مالية: يتناولها حساب 76 يضم كذلك حسابات فرعية: 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768،
 - عناصر غير عادية إيرادات: يتناولها حساب 77، يسجل فيه المنتجات المتحصل عليها نتيجة لنشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي؛

¹ المرجع نفسه، ص152-154.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

- استرجاع قيم الخسائر والمؤونات : يتناولها حساب 78، حساب النتائج يضم حسابات التسيير (حيث يضم حسابات الخاصة بالإيرادات، والأعباء تقدم من خلال حسابات النتائج، وتصنف أما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة).

2. جدول تدفقات النقدية :

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس للازم لقياس قدرة الشركة على توليد النقدية أو ما يعادلها. وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم القدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات.

ويهدف المعيار المحاسبي الدولي المعدل والساري المفعول من كانون الأول (يناير) 1994 إلى إلزام الشركات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة الى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

1.2 تعريف جدول تدفقات (سيولة) الخزينة: يعرف جدول تدفقات السيولة على أنه :¹

- جدول تدفقات الخزينة أداة لدراسة تغييرات الخزينة لفترة زمنية معينة، خلال تصنيف التدفقات النقدية الحاصلة إلى ثلاث أصناف ، تدفقات متولدة عن الأنشطة العملية، تدفقات متولدة عن أنشطة الاستثمار وتدفقات متولدة عن أنشطة التمويل، وتقتصر هذه التدفقات على مجمل مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال الفترة المحددة؛

- ويعرف على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، اعتماد عنصر على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.

2.2 فوائد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية :²

- تساعد قائمة التدفقات النقدية في الحصول على المعلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية)؛
- تعتبر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في قياس القدرة على توليد النقدية وما يعادلها، وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل التقديرات والمقارنات فيما يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف الشركات، كما أنها تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف تلك المنشآت ، وذلك بسبب عدم تأثير المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- غالبا ما تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في فحص الاختلاف بين صافي الربح والتدفقات النقدية.

¹ باكرية علي، أ-بييض القول عبدالله " دور جدول التدفقات الخزينة في التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية "، مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 83.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2008، ص15.

3.2. مكونات جدول تدفقات الخزينة : يتكون جدول تدفقات الخزينة من ثلاث أجزاء ، وذلك حسب مصادر التدفقات النقدية فنجد ما يلي :¹

أ. التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية : تعتبر الأنشطة العملية أهم جزء لتكوين جدول تدفقات الخزينة لما له من أهمية في تحقيق جل الإيرادات الخاصة بالمؤسسة ، ومن بين التدفقات نجد:

- التدفقات الناتجة عن رقم الأعمال (بيع ، تقديم خدمات)؛
- التدفقات الناتجة عن شراء السلع المواد الأولية؛
- المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن العمولات والإيرادات الأخرى؛
- التدفقات الناتجة عن تسديد الأجور والضمان الاجتماعي؛
- التدفقات الناتجة عن تسديد الفوائد والضرائب؛

ب. التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار: تتعلق أساسا بالتدفقات النقدية الناتجة عن عمليات اقتناء أو التنازل عن الاستثمارات بمختلف أنواعها (تثبيتات مادية ، مالية ، معنوية)، والتي شأنها توليد مداخيل للمؤسسة؛

ج. التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل: تتعلق بكل التدفقات النقدية الحاصلة جراء عمليات تمويلية سواء داخلية أو خارجية ومن بينها:

- التدفقات النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو سندات؛
- التدفقات النقدية الناتجة عن الحصول أو تسديد القروض طويلة الاجل؛
- المدفوعات المتعلقة بتوزيعات الأرباح.

¹ باكرية علي، أ -بيض القول عبدالله، مرجع سابق، ص 86.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: : الدراسات سابقة باللغة العربية

1. دراسة " محمد الحافظ عيشوش " بعنوان : دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أدوية صيدال 2016-2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير .

تمحورت هذه الدراسة على مدى مساهمه التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث يعتبر تشخيص المالي والاقتصادي من أهم الأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، و تهدف هذه الدراسة من تحليل ومعرفة وضعية المالية للمؤسسة ويتم بالاعتماد على أدوات التشخيص المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي بغية تحديد نقاط القوة والضعف المؤسسة للحفاظ عليها هذا من الجانب المالي، أما تشخيص الاقتصادي هو المعرفة الجيدة لمحيط المؤسسة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

ومن بين النتائج المتوصل إليها أن التشخيص المالي يوفر المعلومات للوضعية المالية للمؤسسة معتمدا على مخرجات النظام المحاسبي التي تشكل القاعدة الأساسية لمدخلات التحليل المالي، وكذلك قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي خلال فتره بين 2012-2013 وهذا ما يعني أنها قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، أما ما نلاحظه في السنتين 2014-2015 مجمع صيدال غير قادر على تحقيق التوازن المالي وتحقيق خساره كبيرة، وعليها استدراك الأمر لمتخذ القرار قبل وقوع مجمع صيدل في العسر المالي .

2. دراسة "إزمور رقية و كريم نسرين " بعنوان : دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بتطبيق عدة أدوات التشخيص المالي على القوائم المالية وتقييمها، باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، و لمعرفة أهمية هذه الدراسة قمنا بتطبيق هذه الأدوات من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للدهن.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج فلمعرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة تم حساب مختلف النسب وتحليلها ، وتم التواصل إلا أن المؤسسة في وضعية حسنة و تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائنيها، وحققت نتيجة موجبة دليل على أنها حققت أرباح متتالية، وكذلك عدم وجود خلل بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة .

3. دراسة "سمير بوعافية وأخرون" بعنوان : دور الادارة المالية في صنع القرارات المالية ، دراسة حالة مؤسسة EPAL 2010-2012، مجلة العلوم الادارية و المالية.

الفصل الأول:الإطار النظري لتشخيص المالي والقرارات المالية

تهدف هذه الدراسة في التعرف على طرق اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسات وخاصة القرارات المالية منها المؤثرة بصفة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية بإعطائها أهمية بالغه ودور اقتصادي فعال إذ أن مستوى تطور هذه المؤسسات يعبر عن مستوى تقدم وتطور اقتصاد أي بلد و نجاح المؤسسات الاقتصادية مرتبط بمدى اتخاذها للقرارات السليمة وذلك من خلال اهتمامها بمختلف مجالات الإدارة .

فتوصلت هذه الدراسة إلى أن تقع مسؤولية صنع القرارات المالية على عاتق الإدارة العليا بالاعتماد على تحليلات وخطط الإدارة المالية، كما تم التوصل إلى أن المؤسسة تعتمد على الوسائل الذاتية لتمويل معظم نشاطاتها وهي لا تلجأ إلى تمويل خارجي إلا عند الضرورة الحتمية وهي تتمتع بوضعية مالية جيدة .

4. دراسة "بن سنة ناصر" بعنوان: دور القرارات المالية في تعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة فندق الأوراسي خلال فترة 2014-2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم المالية والمحاسبة.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة القرارات المالية في تعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا من خلال دراسة مختلف مصادر التمويل وكيفية إختيار هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة الاقتصادية وما مدى تأثيرها على قيمتها، توضيح كيفية صنع واتخاذ القرارات الاستثمارية ومدى تأثيرها على قيمة المؤسسة، بالإضافة إلى معرفة سياسات التوزيع الأرباح المثلى ومدى مساهمتها في تعظيم القيمة الحقيقية في المؤسسة الاقتصادية. بحيث تم دراسة حالة مؤسسة فندق الأوراسي لفته 2014 2018.

وتم التوصل إلى أن القرارات المالية المتمثلة في (قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح) من خلال العائد على الاستثمار والتكلفة المرجحة لرأس المال كأساس في توجيه القرارات المالية تساهم في تعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة فندق الأوراسي، المعبر عنها بالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، بالإضافة إلى وجود علاقه تأثير معنوية بين القيمة الاقتصادية المضافة للسهم والقيمة السوقية له.

جدول رقم (09): يمثل الدراسات السابقة

النتائج	الاهداف	الموضوع	الدراسة
التشخيص المالي يوفر المعلومات على الوضعية المالية للمؤسسة	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال أدوات التشخيص المالي	دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية	محمد الحافظ عيشوش
قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي خلال فترة بين 2012-2013 مجمع صيدال غير قادر على تحقيق التوازن المالي خلال السنتين 2014-2015	تهدف إلى دراسة دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بتطبيق أدوات التشخيص المالي	دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	إزمور رقية و كريم نسرين
تم التوصل بأن مسؤولية وضعية مالية حسنة حققت المؤسسة نتيجة موجبة أي أنها حققت أرباح متتالية	تهدف في التعرف على طرق اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسات وخاصة القرارات المالية	دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية	سمير بوعافية وآخرون
تم التوصل بأن مسؤولية صنع القرارات المالية تقع على عاتق الإدارة المؤسسة تعتمد على الوسائل الذاتية في تمويل معظم نشاطاتها تتمتع المؤسسة بوضعية مالية جيدة	تهدف إلى توضيح مدى مساهمة القرارات المالية في تعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة	دور القرارات المالية في تعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية	بن سنة ناصر

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات المتشابهة.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. دراسة "suciu Gheorghe ;Baran Pipou–Nicole" مقال بعنوان :

Financial Diagnostic of a company's activities

"التشخيص المالي لأنشطة الشركة"

يتكون التشخيص المالي من عدة أدوات وطرق والتي تساعد على تقييم الأداء المالي للشركة ؛حيث يحدد التشخيص المالي العوامل الملاءمة وغير الملاءمة التي ستؤثر على نشاط الشركة المستقبلي ،والغرض من التشخيص المالي هو إجراء مقارنة مع الشركات المماثلة من أجل تحديد معايير المخاطر والربحية والقيمة من خلال تقدير التكلفة رأس المال (معدل الخصم)،كما يساعد التشخيص المالي على تقدير الوضع المالي في الماضي والحاضر للشركة .

2. دراسة Manseri Tassadit ;Seggar Dehbia مذكرة ماستر بعنوان :

Diagnostic Financier d'une entreprise cas : de l'entreprise national des industries de l'electromenage :

التشخيص المالي للشركة :

حيث عالج الباحثان في رسالتهما التشخيص المالي للشركة ؛حيث تطرقنا لنفس عناصر التشخيص المالي وإلى دوره من خلال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي .

حيث أسقطنا دراستهما على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة المنزلية لولاية تيزي وزو والاختلاف يكمن في المتغير الثاني وفترة وموقع الدراسة حيث كانت فترة الدراسة للسنوات 2020؛2021؛2022.

الجدول رقم(10): الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة	الموضوع	الأهداف	النتائج
suciu Gheorghe ;Baran Pipou–Nicole	التشخيص المالي لأنشطة الشركة	إجراء مقارنة مع الشركات المماثلة من أجل تحديد معايير المخاطر والربحية من خلال تقدير تكلفة رأس المال تقدير الوضع المالي بين الماضي والحاضر	تشخيص يوفر المعلومات المالية لوضعية المؤسسة. قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي.
Manseri Tassadit ;Seggar Dehbia	التشخيص المالي للشركة	تقدير الوضع المالي بين الماضي والحاضر.	تم التوصل إلى أن مؤسسة صناعة الأجهزة المنزلية لولاية تيزي وزو كانت في وضعية مالية حسنة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على دراسات متشابهة.

المطلب الثالث: موقع دراستنا بالنسبة للدراسات السابقة .

إن الدراسة التي نحن هنا بصدد إنجازها والتي تحمل عنوان "دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة سونغاز ببرج بوعرييج مكملة لدراسات السابقة، ففي الدراسات السابقة تم التعرف على دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات دور الاستثمارية، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، دور القرارات المالية في تعظيم القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، هذه ليست كل الدراسات بل أخذنا عينة منها لأن هناك الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى المتغيرين (التشخيص المالي، القرارات المالية)، فقد تم دراستهم من عدة جوانب وربطهم بعدة متغيرات ولكل منها هدف معين، أما في دراستنا سوف نحاول معرفة دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أما من ناحية دراسة حالة فكل دراسة لجأت إلى مؤسسة معينة ولمعرفة الوضعية المالية لها سواء كانت في وضع مالي مريح أو لا، أما في دراستنا توصلنا إلى أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة، حيث كان الغرض من هذه الدراسة أن التشخيص المالي يقوم بتحليل الوضعية المالية وتحديد نقاط القوة واستغلالها وتحديد نقاط الضعف والأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات، وبعد ذلك القيام باختيار البديل الأمثل من بين مختلف القرارات المالية والتي تكون لصالح المؤسسة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نجد أن التشخيص المالي، يعتمد عليه في المؤسسات لتقييمها، ويعطيها صورة كاملة و واضحة حول وضعيتها المالية وذلك في الحصول على معلومات تستعمل لتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، بما يساعد في اتخاذ القرارات المالية السليمة، وهي نقطة انطلاق بالنسبة لمختلف الأنشطة والمشاريع داخل المؤسسة أو المعاملات مع البيئة الخارجية، لذلك فإن نجاح أو فشل أي مؤسسة يعتمد على جودة القرارات المتخذة، والتي تكون الوظيفة المالية مسؤولة عنها وتعد واحدة من أهم الوظائف لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في المؤسسة، وذلك عن طريق اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لدراسة في

مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

برج بوعرييج - خلال الفترة

2022-2018

تمهيد:

بعد تطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري للموضوع سنقوم من خلال الفصل الثاني تطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة، حيث سنقوم بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز كونها تتناسب مع موضوع دراستنا، باعتبار أن دراستنا تهدف إلى التشخيص المالي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال تحليل القوائم المالية وحساب أهم مؤشرات التوازن المالي وحساب النسب المالية وربطها بالجانب النظري للخروج بأهم النتائج التي تجيب عن إشكاليه الدراسة وتحقيق أهدافه. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهي كالآتي:

المبحث الأول: : تقديم عام للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ببرج بوعريـج

المبحث الثاني: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ببرج بوعريـج من الفترة 2018 إلى 2022.

المبحث الأول: : لمحة عامة عن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -سونلغاز- ببرج بوعرييج خلال الفترة
2022-2018

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مؤسسة دراسة الحالة وهي الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وبالتحديد مديرية التوزيع ببرج بوعرييج.

المطلب الأول: تعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

أولاً: نشأة الشركة الأم

1. سنة 1947 تم إنشاء شركة كهرباء وغاز الجزائر EGA (الفترة الاستعمارية): مرسوم 47-1002 من يوم 5 جوان 1947 تم تأمين هذه المهام:

• نقل وإنتاج وتوزيع واستيراد وتصدير الغاز

• إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الكهرباء

حيث أوكل تسيير المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في الجزائر إلى المؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى EGA كهرباء وغاز الجزائر، وإن عمل EGA مسير بمجلس مكون من 24 شخص معين من طرف الحاكم العام للجزائر

2. سنة 1969 تم إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز: SONELGAZ بالأمر رقم 59/69 من يوم 1969/06/06 الصادر بالجريدة الرسمية في الأول من أوت 1969 أنشئت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز" محل كهرباء غاز الجزائر EGA التي حلت بحسب نفس الأمر.

وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد، إن احتكار و إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة كما أن سونلغاز وجدت نفسها وقد أسند إليها احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع أصناف الزبائن (صناعيون، محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل) وقد تطلب ذلك إنجاز وتسيير قنوات النقل وشبكة التوزيع.

3. سنة 1983 إعادة هيكلة سونلغاز :

• كهريف: أشغال الكهرب KAHHRIF ؛

• كهركيب: تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية KAHRAKIB ؛

• كنغاز: إنجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز KANAGAZ ؛

• انرقا: أشغال الهندسة المدنية INERGA ؛

• التركيب: التركيب الصناعي؛

• AMC: صناعة العدادات وآلات القياس والمراقبة.

4. الفترة 1991 إلى 1995 سونلغاز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC :سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تغير من طبيعتها القانونية وتصبح المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (قرار تنفيذي رقم 475/91 ليوم 14 ديسمبر 1991)

وفي 1995 يؤكد القرار التنفيذي رقم 280/95 ليوم 17 سبتمبر 1995 على طبيعة سونلغاز كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

- سونلغاز وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة (المادة2)؛
- سونلغاز تمنح الشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي (المادة 4)؛
- سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع الآخرين (المادة 5).

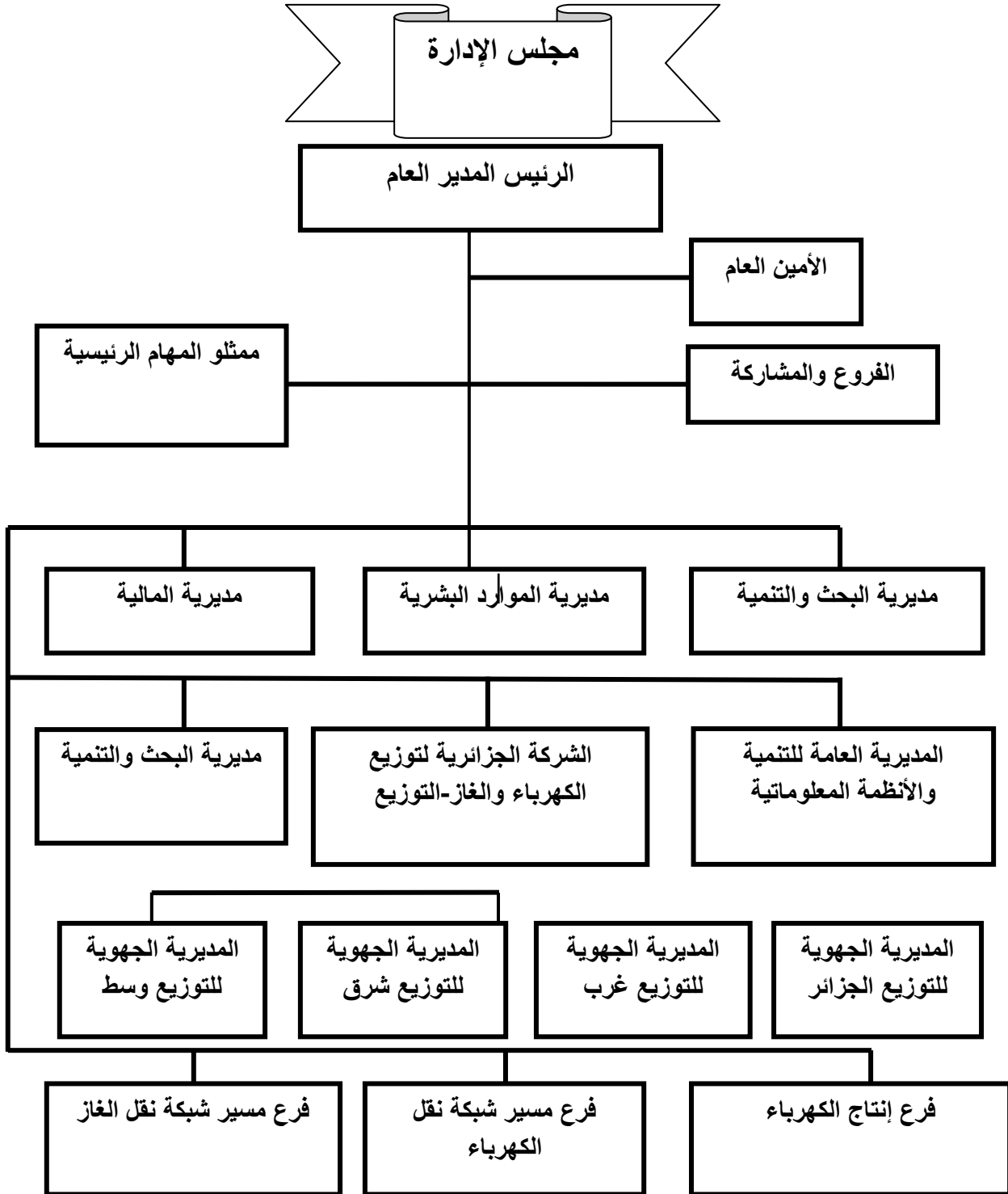
5. سنة 2002 سونلغاز SPA : المرسوم الرئاسي 195/02 يحدد النظام الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز SPA وهنا نجد أن المشرع الجزائري أخرج سونلغاز من القانون العام ليجعلها شركة تجارية تخضع للقانون التجاري وفي جميع علاقاتها مع الغير وأعطى لها شكل شركة ذات أسهم.

ثانيا: مهام الشركة

في المرسوم الرئاسي 195/02 (المادة6) حدد مهام مؤسسة سونلغاز فيما يلي:

- تأمين الإنتاج، النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والتوزيع العمومي للغاز؛
- إنتاج الكهرباء والغاز سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها؛
- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية؛
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقها؛
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية... بكل أنواعها؛
- دراسة كل شكل من مصادر للطاقة وترقيتها وتنميتها؛
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة لسونلغاز، وبصفة عامة كل عملية كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة؛
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز (الشركة الام)



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على القرار رقم: 476 للمديرية العامة بتاريخ 2005/05/16.

المطلب الثاني: لمحة عامة عن الشركة

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية وبشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها واستمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها من خلال الاعتماد على أدوات التشخيص المالي، ومن بين هذه المؤسسات شركة توزيع الكهرباء والغاز والتي هي محل دراستنا.

أولاً: التعريف بميدان الدراسة

1. تعريف الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز: إن هذا الفرع مكلف بتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية وتلبية رغبات الزبائن بشرط التكلفة والنوعية والخدمة والأمن وقد بلغ رأس مالها 64 000 000 000 دج وهي شركة ذات أسهم ومن مهامها ما يلي:

- شراء الطاقة الكهربائية والغازية وبيعها؛
- ضمان تسيير واستغلال الشبكة الكهربائية والغازية؛
- الموافقة على برنامج الاستثمار؛
- ضمان تسيير وتطوير الموارد البشرية وكذا الموارد المادية اللازمة لخدمة مهمة التوزيع.

2. تعريف مديرية امتياز التوزيع برج بوعريج DDBBA :

أ. تعريف المديرية: هي فرع من بين 54 مديرية يمثل الشركة الفرع للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز يمثلها مدير التوزيع يعينه الرئيس المدير العام للشركة ويقوم بمهامه بموجب تفويض و باسم ولصالح ولحساب سونلغاز التوزيع، ورأس مالها تابع إلى الشركة لتوزيع الكهرباء والغاز وتقع مديرية امتياز توزيع الكهرباء والغاز لولاية برج بوعريج في العنوان التالي: 3 نهج عبد القادر بريكي برج بوعريج وتشغل شركة امتياز توزيع الكهرباء والغاز في 31-12-2022 621 موظف و 20 متربص وتنقسم إلى:

• 111 إطار؛

• 250 متحكم؛

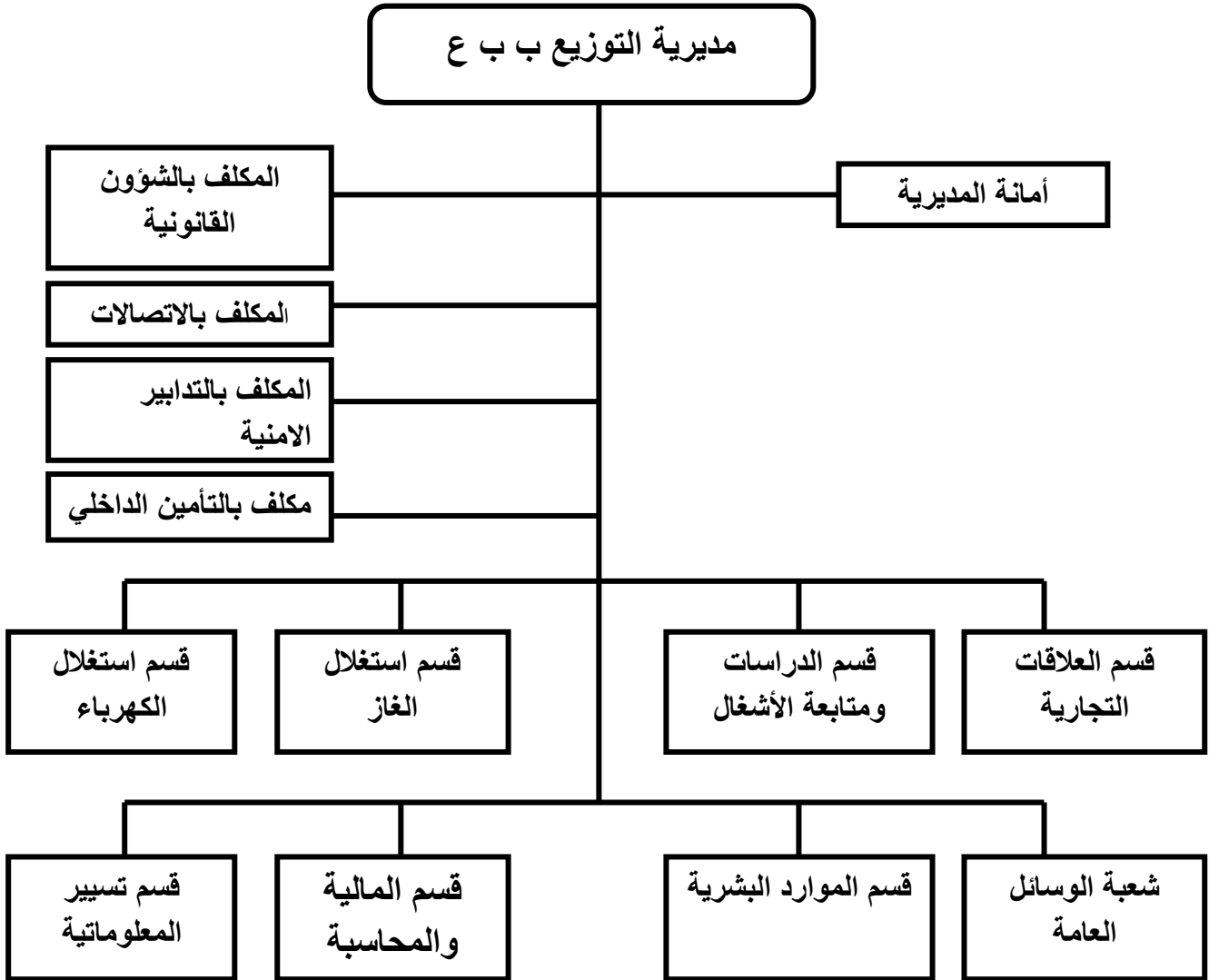
• 255 منفذ.

ب. مهامها:

- المساهمة في إعداد السياسة العامة لشركة امتياز توزيع الكهرباء والغاز للشرق فيما يخص خدمة الزبائن، تطوير المبيعات وتحصيل ديون؛
- وضع السياسة التجارية محل التجربة ومراقبة التطبيق؛
- تلبية الطلبات التوصيل الزبائن في أحسن الظروف بالتكلفة والمواعيد وتقديم النصائح والمساعدة؛
- ضمان تسيير الاستغلال والصيانة وتطوير الشبكة MT والمنشآت الملحقة؛
- إعداد وتجريب وتطوير بناء وصيانة واستغلال المنشآت؛
- إعداد برامج أشغال متعلقة بمهامها و ضمان التحكم في العمل؛

- ضمان تسيير وتطوير الموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة لعمل المديرية.

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي للمديرية التوزيع ب ب ع DD BBA



المصدر: من إعداد الطلبة وفق المقابلة التي أجريت مع رئيس قسم الموارد البشرية.

ثانيا: أهداف مديرية امتياز توزيع الكهرباء والغاز لبرج بوعريج

إن مديرية التوزيع على مستوى ولاية برج بوعريج هي وحدة تعمل من أجل تقديم خدمة عمومية وتتمثل هذه الخدمة في تقديم منتوجات الطاقة (الكهرباء والغاز) للمجتمع في أحسن الظروف، ومن بين أهداف المؤسسة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تقديم خدمة عمومية تتمثل في توزيع الطاقة الكهربائية والغازية للزبائن في أحسن الظروف؛
- تسهر على تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى مجموع الزبائن (الأفراد، المؤسسات، إدارات إلخ)؛
- تعمل على المحافظة على ديمومتها عن طريق تحديث وسائل الإنتاج (عصرنتها)؛
- وتكوين العمال في مجال الطاقة لاكتساب الخبرة المهنية المرجوة؛

- تسهر على إحداث توازنها المالي عن طريق التحكم في النفقات وزيادة الإيرادات (رقم الأعمال)؛
- ترشيد وتحسيس المستهلكين للطاقة (الزبائن) عن كيفية استهلاك الطاقة بأمان (دون مخاطر) (أخطار الغاز والكهرباء)؛

- المساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي عن طريق تزويد المستثمرين للطاقة التي يحتاجون إليها؛
- المساهمة في امتصاص البطالة عن طريق تكوين وتوظيف عمال يسهرون على تقديم الخدمة العمومية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لبرج بوعريج

من وظائف ومهام كل قسم من أقسام المديرية التوزيع ب ب ع ما يلي :

1. قسم العلاقات التجارية:

- تسيير الزبائن فيما يخص الرصد وفوترة وتحصيل الديون بالنسبة لزبائن الضغط المنخفض والتوتر المنخفض وزبائن الضغط المتوسط والتوتر المتوسط؛
- فوترة الخدمات؛
- تلبية رغبات الزبائن وذلك لتوصيلهم للشبكة؛
- تحضير ميزانية تجارية؛
- متابعة وتحليل الديون المتعلقة بالزبائن.

2. قسم استغلال الكهرباء:

- إعداد برامج صيانة الشبكة الكهربائية؛
- متابعة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالعطب للشبكة الكهربائية.

3. قسم استغلال الغاز:

- إعداد برامج صيانة الشبكة الغازية؛
- متابعة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بخلل في الشبكة لغازية.

4. قسم الدراسات ومتابعة الأشغال:

- دراسة طلبات الزبائن فيما يخص توصيل الكهرباء والغاز؛
- مراقبة المشاريع فيما يخص البرمجة ونوعية الخدمة المقدمة من طرف المقاولين الخواص؛
- استلام المشاريع المنجزة.

5. قسم تسيير الأنظمة المعلوماتية:

- مكلف بتسيير مركز معالجة المعلوماتية؛
- تسيير جميع مجموعات وسائل الإعلام؛
- تطوير الأنظمة الخاصة بالأنظمة المعلوماتية المتعلقة بالمديرية التوزيع ب ب ع.

6. قسم الموارد البشرية:

- إعداد وتوجيه ومراقبة مختلف المشاريع المتعلقة بالعمال توظيف تأهيل والترقية؛

- ضمان مراقبة مختلف الأنشطة المتعلقة بالأجور التعيينالخ.
- 7. شعبة الوسائل العامة:

- ضمان تسيير الوسائل والمعدات السيارات الآلاتالخ؛
- متابعة وتسيير صيانة مباني المديرية التوزيع ب ب ع؛
- ضمان تسيير التجهيزات.
- 8. أمانة المديرية:

- استقبال وتنظيم المكالمات الهاتفية الخاصة بمكتب المدير العام ومعالجتها وفقاً لتعليمات مدير عام الإدارة؛
- استقبال واستلام كافة المراسلات العادية والسرية، وعرضها على المدير العام ومتابعة إنجازها؛
- استقبال الزائرين، والرد على استفساراتهم وتوجيههم إلى الإدارات والوحدات المختصة؛
- إعداد المذكرات والتقارير والمراسلات الخارجية الصادرة، تبعاً لنشاطات الإدارة؛
- ترتيب وتنظيم الاجتماعات الخاصة بالمدير العام، ومتابعتها؛
- حفظ أوراق ووثائق المكتب الناتجة عن نشاطاته، وتنظيمها وفق الأسس الفنية المتبعة.

المطلب الثالث: تعريف قسم المالية والمحاسبة

يتضمن قسم المالية والمحاسبة أربعة مصالح: مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير، مصلحة المراقبة والتفتيش، مصلحة استغلال المحاسبة، مصلحة المالية.

وبلغ عدد عمال القسم 17 عامل، 1 رئيس قسم مستواه التأهيلي ليسانس وما فوق، 7 مكلفين بالدراسات مستواهم التأهيلي ليسانس، 5 محاسبين مستواهم التأهيلي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) أو تقني سامي أو تقني، 4 رؤساء المصالح مستواهم التأهيلي ليسانس وما فوق.

أما العتاد الموجود في القسم يتكون من:

- 20 مكتب؛
- 1 لرئيس القسم؛
- 9 في مصلحة الاستغلال المحاسبي؛
- 6 في مصلحة المالية؛
- 3 في مصلحة الميزانية والمراقبة؛
- 2 في مصلحة التفتيش والمراقبة؛
- ونجد أيضا 18 أجهزة الكمبيوتر، 1 لرئيس القسم، 7 لمصلحة الاستغلال المحاسبي، 6 لمصلحة المالية، 2 لمصلحة الميزانية والمراقبة التسيير، 2 لمصلحة الميزانية والمراقبة أما في مصلحة الاستغلال المحاسبي يستعملون برنامج إعلام آلي للتسجيل القيود ويسمى HISSAB إضافة الي برنامج الإعلام الآلي CTC لمتابعة العمليات المحاسبية الخاصة بالزبائن.
- أما الوثائق المستخدمة في القسم نلخصها فيما يلي:

• فواتير التسديد والتحصيل؛

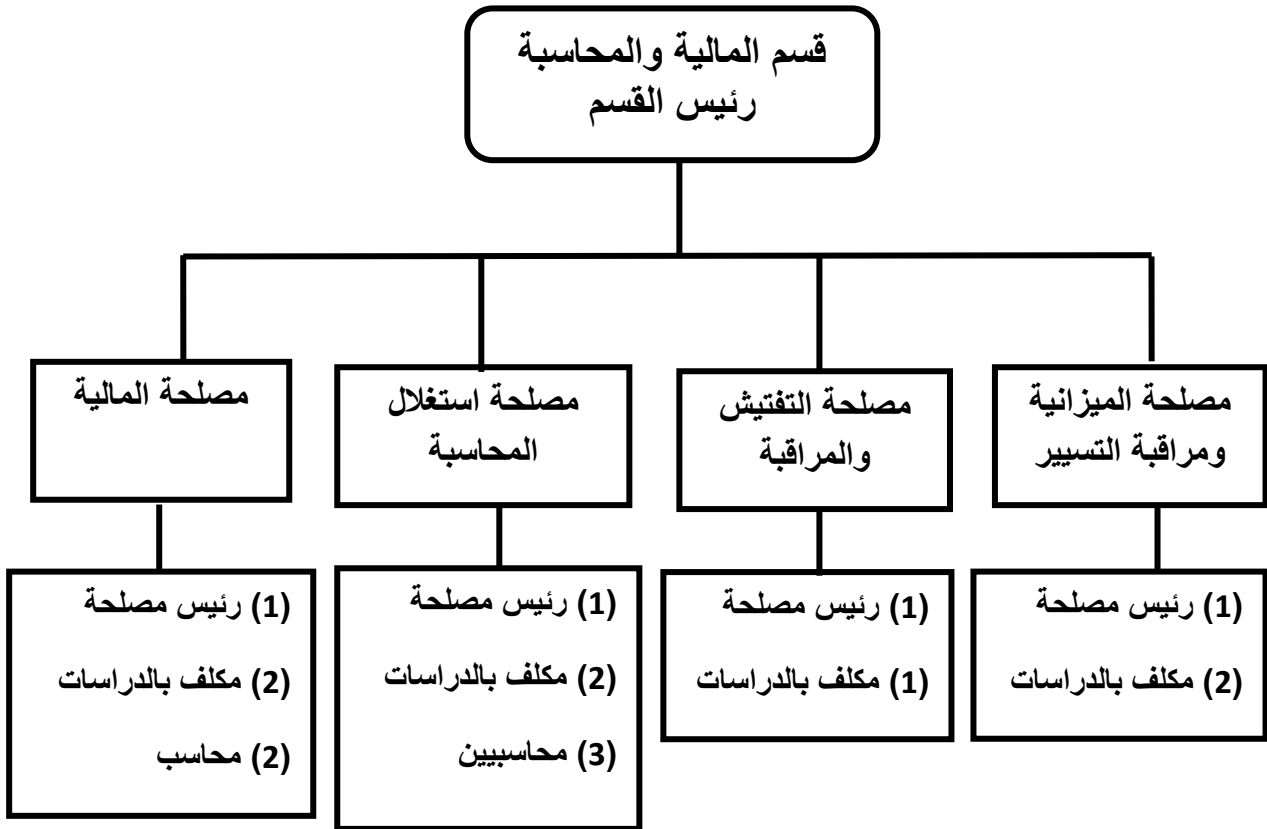
• وثائق الخزينة؛

• الميزانيات؛

• دفتر تسيير الموردين؛

• جدول حسابات النتائج وميزان المراجعةالخ.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: من إعداد الطلبة وفق المقابلة التي أجريت مع رئيس قسم المحاسبة والمالية.

1. مصلحة الاستغلال المحاسبي: وتتمثل مهامها في:

- ضمان مراقبة القيود المحاسبية اليومية العامة المتعلقة بأجور العمال وتسيير الزبائن؛
- إعداد النتائج المحاسبية للمديرية؛
- إعداد جداول المقاربة المبررة بتقريب الحسابات المحاسبية (مدينة دائنة)؛
- مسك ملف الأصول الثابتة؛
- ضمان الارتباط بين الوحدات المحاسبية عن طريق ح/18 والمديرية الفرعية؛
- ضمان العملية الجبائية المحلية؛

- مراقبة عمليات الجرد (د/المخزون، د/الاستثمارات، د/الزئائن)؛
- تقديم جداول الجرد المحاسبي والتسيير المتعلق بالمخزونات والاستثمارات.

2. مصلحة المالية:

- ضمان التسديدات المحلية؛
- متابعة الحسابات المالية ومراقبة الحسابات البنكية وحسابات البريد الجاري؛
- تحضير التقديرات المالية قصيرة الأجل؛
- المقارنة بين الحساب البنكي والحساب البريدي الجاري وحساب المؤسسة.

3. مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- إعداد مشروع الميزانية السنوية ومراقبة تنفيذها خلال السنة؛
- تحضير لوحة القيادة وميزانية الأعمال للمديرية؛
- تسيير البرامج الاستثمارية السنوية والتزام بالنفقات.

المبحث الثاني: دور التشخيص المالي في إتخاذ القرارات المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

سننظر في هذا المبحث إلى عرض ميزانيات لكل من السنوات 2018،2019،2020،2021،2022 بهدف الوصول إلى دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المناسبة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز وذلك من خلال إبراز كل من مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية المساعدة على ذلك.

المطلب الاول: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

سنتناول في هذا المطلب النسب المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بغية استخراج الدلالات المالية التي تساعنا على اتخاذ القرار.

أولاً: عرض الميزانية المختصرة الخاصة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

الجدول رقم (11): عرض جانب الأصول لسنوات الدراسة

السنوات	أصول غير جارية	أصول جارية	إجمالي الأصول
2018	15 317 220 145,05	3 135 036 876,34	33 769 477 166,44
2019	16 140 344 976,13	2 736 562 775,22	35 017 252 727,48
2020	16 331 872 650,73	3 850 677 193,65	36 514 422 495,11
2021	17 552 380 171,05	5 748 666 373,06	40 853 426 715,16
2022	18 638 465 272,31	5 178 607 073,05	42 455 537 617,67

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (12): عرض جانب الخصوم لسنوات الدراسة.

السنوات	الاموال الخاصة	خصوم غير جارية	الموارد الدائمة	خصوم جارية	مجموع الخصوم
2018	10 772 584 066,53	4 986 632 324,28	15 759 216 390,81	2 693 040 630,58	34 211 473 412,20
2019	10 169 896 894,62	5 515 203 420,77	15 685 100 315,39	3 191 807 435,96	34 562 008 066,74
2020	11 857 252 267,04	5 685 790 416,04	17 543 042 683,08	2 639 507 161,30	37 725 592 527,46
2021	12 360 158 824,02	6 295 193 770,29	18 655 352 594,31	4 645 693 949,80	41 956 399 138,42
2022	12 669 931 020,66	7 315 972 970,10	19 985 903 990,76	3 831 168 354,60	43 802 976 336,12

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانياً: حساب مختلف النسب المالية

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي لدراسة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -برج بوعريج-

1. نسب السيولة: نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة مقدرة المؤسسة ومقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها.

الجدول رقم(13): نسب السيولة للمؤسسة

نسب السيولة					
البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الاصول الجارية	3135036876,34	2736562775,22	3850677193,65	5748666373,06	5178607073,05
الخصوم الجارية	2693040630,58	3191807435,96	2639507161,30	4645693949,80	3831168354,60
نسبة السيولة العامة	1,1641	0,8573	1,4588	1,2374	1,3517
الاصول الجارية	3135036876,34	2736562775,22	3850677193,65	5748666373,06	5178607073,05
المخزون السلعي	2642423,56	5944353,31	4224053,38	936250	2269035,62
الخصوم الجارية	2693040 630,5	3191807435,96	2639507161,30	4645693949,80	3831168354,60
نسبة السيولة السريعة	1,1631	0,8555	1,4572	1,2372	1,3511
قيم جاهزة	605 166,86	113 384 107,89	219166 009,57	193561 423,57	104333 175,38
خصوم جارية	2693040 630,5	3 191807435,96	2639507 161,3	4645693 949,8	3831168 354,6
نسبة السيولة الجاهزة	0,2246	0,0355	0,0830	0,0416	0,0272

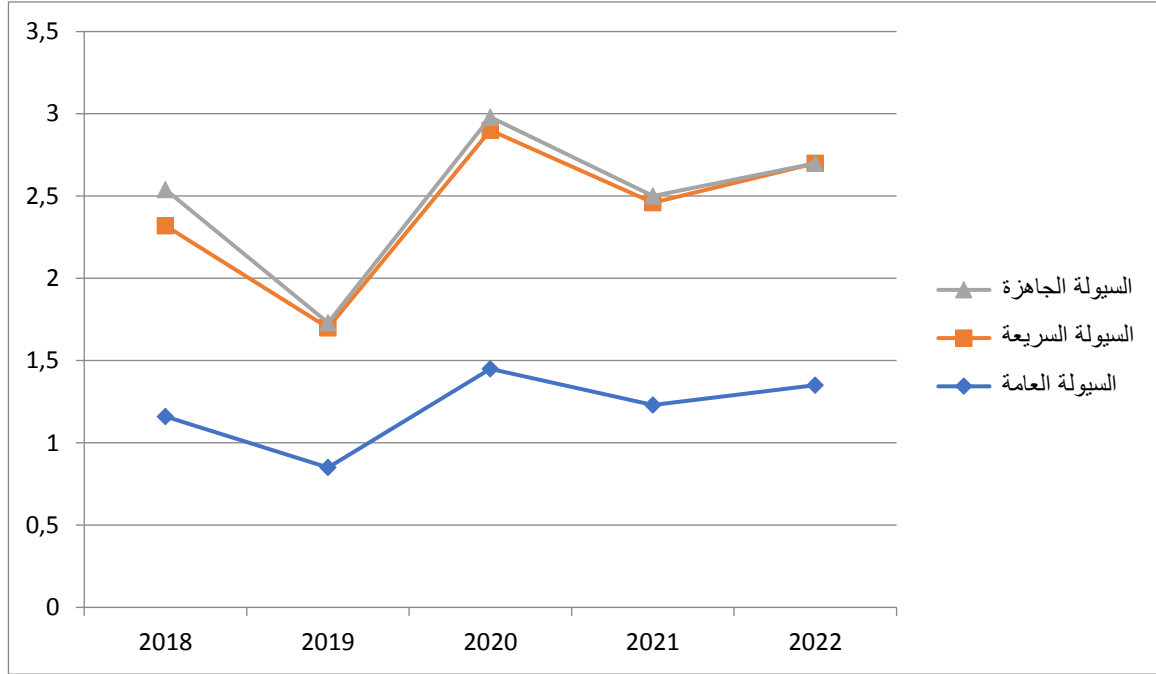
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة .

- تحليل نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة انحصرت ما بين [0,85-1,45] خلال سنوات الدراسة حيث في السنوات (2018، 2020، 2021، 2022) كانت أكبر من 1 وهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس المال العامل موجب لذلك هي قادرة على تسديد ومواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها، أما سنة 2019 كانت أقل من 1 وهذا يعني رأس المال العامل سالب أي في هذه السنة كانت المؤسسة في خطر نظرا للظروف التي مرت بها في جائحة كورونا.
- تحليل نسبة السيولة السريعة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة انحصرت بين [0,85-1,45] وهي أكبر من النسبة النمطية لها [0,5-0,6] وهذا معناه أن المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون لكن لديها سيولة مجمدة عليهم باتخاذ قرار بتوظيفها.
- تحليل نسبة السيولة الجاهزة: هذه النسبة أكثر صرامة في قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل متى استحققت الدفع، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة الجاهزة سنة 2018 قدرت ب0,22 وهي نسبة مثالية مقارنة بالنسبة النمطية [0,2-0,3] وهذا معناه أن المؤسسة قادرة على الوفاء

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي لدراسة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -برج بوعرييج-

بالتزاماتها قصيرة الاجل في وقت الدفع، أما في السنوات الموالية (2019، 2020، 2021، 2022) كانت نسبة السيولة الجاهزة اقل من النسبة النمطية وهذا معناه يجب على المؤسسة تحصيل مديونيتها وذلك لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

الشكل رقم(07): نسب السيولة خلال الفترة 2018-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز.

2. نسب الربحية : تمثل نسب الربحية العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات.

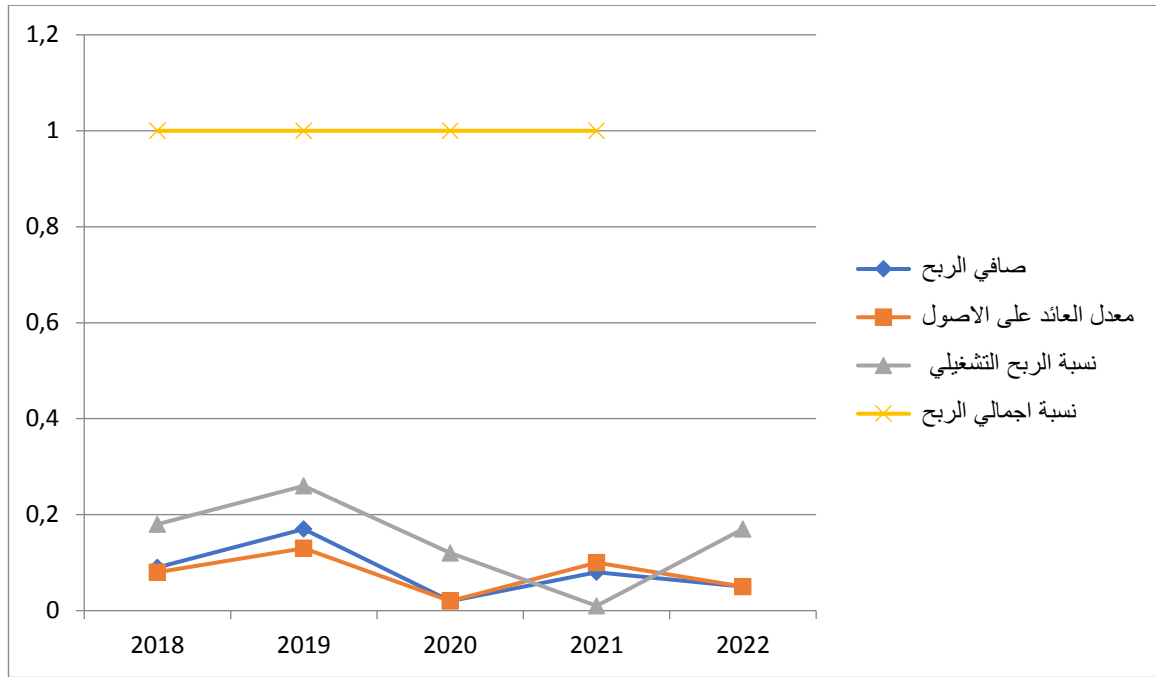
الجدول رقم (14): نسب الربحية للمؤسسة

نسب الربحية					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
478530805,3	-579729853,7	145387936,3	1259941383	644028098,6	صافي الربح بعد الفائدة والضرائب
8097574716	6768249452	6642237058	7030039215	6724204283	صافي المبيعات
0,0590	-0,0856	0,0218	0,1792	0,0957	نسبة صافي الربح
478530805,3	-579729853,7	145387936,3	1259941383	644028098,6	النتيجة الصافية
9054636326,3	5608789744,23	6933012930,38	9549921982,01	8012260480,51	اجمالي الاصول
0,0528	-0,1033	0,0209	0,1319	0,0803	معدل العائد على الاصول
1425434172	98660471,3	805220180,4	1885312852	1274658740	صافي الربح التشغيل
8097574716	6768249452	6642237058	7030039215	6724204283	صافي المبيعات
0,1760	0,0145	0,1212	0,2681	0,1895	نسبة صافي الربح التشغيلي
8165690641	6768249452	6642237058	7030039215	6724204283	إجمالي ربح المبيعات
8097574716	6768249452	6642237058	7030039215	6724204283	صافي المبيعات
1,0084	1	1	1	1	نسبة إجمالي ربح المبيعات

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من المؤسسة.

- تحليل نسبة صافي الربح: من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة هامش الربح متزايدة خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة تتحكم في جميع تكاليفها.
- تحليل نسبة معدل العائد على الأصول : يعكس هذا المؤشر الكفاية العامة لأصول المؤسسة، حيث تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها وقدرتها على توريد الأرباح من هذه الاصول
- تحليل نسبة الربح التشغيلي : تقيس هذه النسبة فعالية الأنشطة التشغيلية للمؤسسة في تحقيق الأرباح حيث نلاحظ ارتفاع في مستوى إيرادات وانخفاض مستوى تكاليف.
- تحليل نسبة إجمالي ربح : تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح من نشاطها الأساسي وقدرتها على التحكم في إيرادات مبيعاتها ومستويات تكلفتها.

الشكل رقم (08):نسب الربحية خلال الفترة 2018-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

3.نسب المديونية : تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وذلك مقارنة مع التمويل الذاتي ومن حيث نسب المديونية نجدها كما يلي:

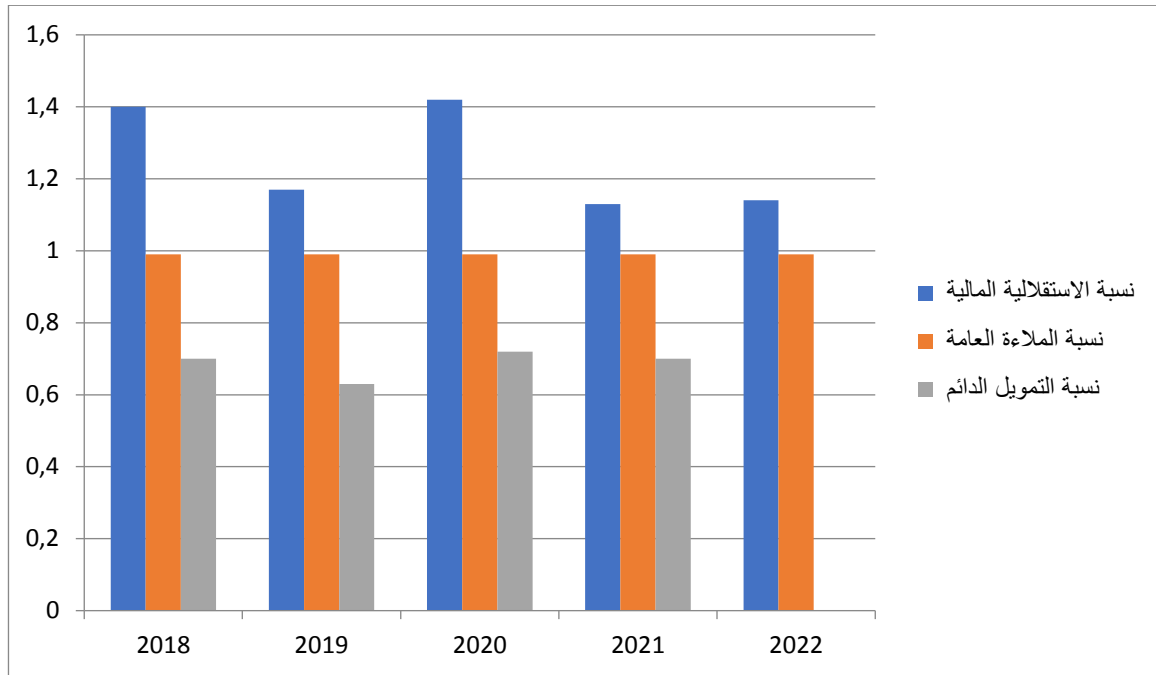
الجدول رقم(15): نسب المديونية للمؤسسة

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الاموال الخاصة	10 772 584 066,53	10 169 896 894,62	11 857 252 267,04	12 360 158 824,02	12 669 931 020,66
ديون المالية	7 679 672 954,86	8 707 010 856,73	8 325 297 577,34	10 940 887 720,09	11 147 141 324,70
نسبة الاستقلالية المالية	1,4000	1,1700	1,4200	1,1300	1,1400
مجموع الديون	7679672955	8707010857	8325297577	10940887720	11147141325
اجمالي الاصول	7679674973	8707012876	8325299597	10940889741	1 114 714 346,70
نسبة الملاءة العامة	1,0000	1,0000	1,0000	1,0000	1,0000
الاموال الدائمة	10 772 584 066,50	10 169 896 894,60	11857252267	12360158824	12669931021
اصول غير جارية	15 317 220 145,00	16140344976	16331872651	17552380171	18638465272
نسبة التمويل الدائم	0,7033	0,6301	0,7260	0,7042	0,6798

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

- تحليل نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة أكبر من 1 وهي نسبة مريحة وارتفاعها دل على الاستقلالية المالية للمؤسسة وبالتالي استقلاليتها في اتخاذ القرارات المالية.
- تحليل نسبة الملاءة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الملاءة العامة خلال سنوات الدراسة متساوية ومقتربة من 1 ، حيث 0,99 هي نسبة حجم الديون التي يساهم بها الغير في تمويل إجمالي أصول المؤسسة وهذا يعني أنها قلت قدرتها على الاقتراض من جديد.
- تحليل نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالتمويل الدائم التي في الجدول أعلاه لخمس سنوات الأخيرة (2018، 2019، 2020، 2021، 2022) لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز كانت على التوالي (0,70، 0,63، 0,72، 0,70، 0,67) وهي أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي كل أصولها ثابتة بالاعتماد على أموالها الدائمة وهذا ليس مؤشر جيد.

الشكل رقم (09): نسب المديونية خلال الفترة 2018-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية .

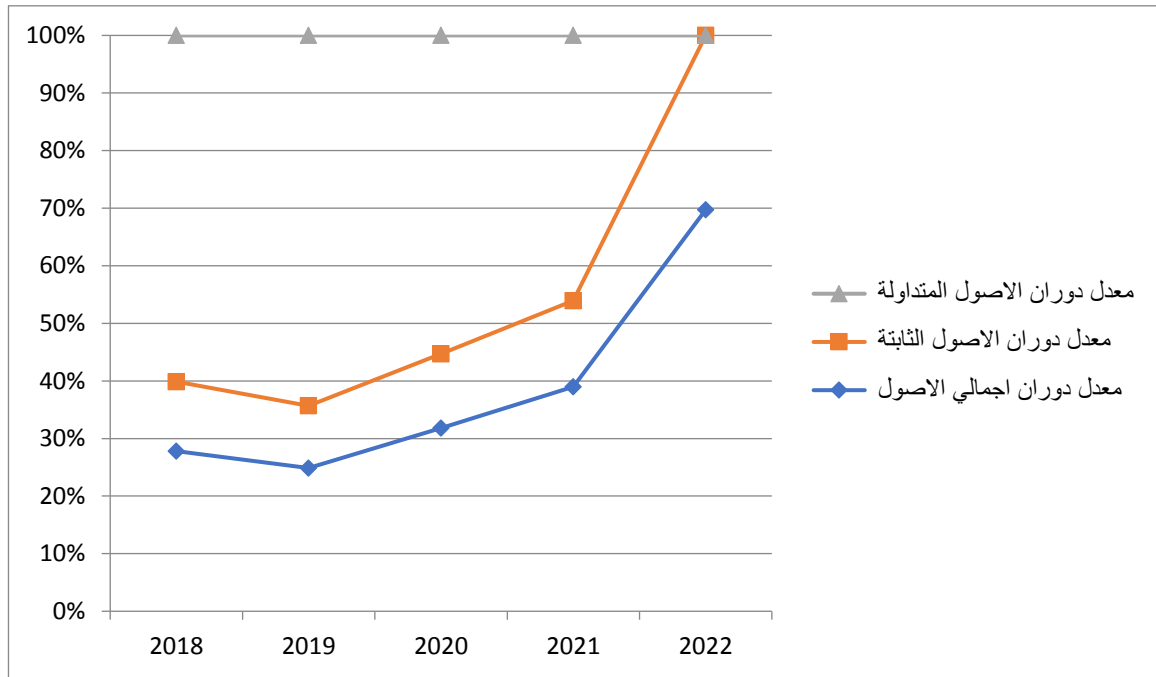
4.نسب النشاط: تستعمل هذه المجموعة من النسب لمعرفة مدى توفر عناصر الكفاءة الإدارية حيث يتم استغلال من خلالها على مدى الكفاءة الإدارية في أداء وظيفة البيع والتسويق للمؤسسة.
الجدول رقم(16): نسب النشاط للمؤسسة

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
8097574716	6768249452	6642237058	7030039215	6724204283	صافي المبيعات
8097576 737,7	6768251 472,7	6642239 077,6	7030041 234,1	6724206 301,2	مجموع الاصول
0,9999	0,9999	0,9999	0,9999	0,9999	معدل دوران اجمالي الاصول
8097574716	6768249452	6642237058	7030039215	6724204283	رقم الاعمال
18638465 272,3	17552380 171,0	16331872 650,7	16140344 976,1	15317220 145,0	الاصول الثابتة
0,4344	0,3856	0,4067	0,4355	0,4389	معدل دوران الاصول الثابتة
8097574716	6768249452	6642237058	7030039215	6724204283	رقم الاعمال
5178607073,05	5748666373,06	3850677193,65	2736562775,22	3135036876,34	الاصول المتداولة
1,5636	1,1773	1,7249	2,5689	2,1448	معدل دوران الاصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

- **تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول خلال سنوات الدراسة متساوي، معناه أن كل دينار من إجمالي الأصول يولد 0,99 دينار من مبيعات السنوية الصافية للمؤسسة وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة.
- **تحليل معدل دوران الاصول الثابتة:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة خلال سنوات الدراسة محصور بين [0,38-0,43]، ففي السنوات 2018-2019-2022 كل دينار من الأصول ثابتة يولد 0,43 دينار من المبيعات السنوية الصافية للمؤسسة وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها غير الجارية، أما في السنتين 2020 و 2021 انخفض وأصبح 0,38-0,40 على التوالي.
- **تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول متداولة كان في السنتين 2018-2019 و 2,14 و 2,56 على التوالي وبدأ بالانخفاض في السنوات 2020-2021-2022 إلى 1,72 و 1,17 و 1,56 على التوالي، فالمعدلات المحققة على مدار الخمس سنوات مرتفعة وهذا يشير إلى أن كفاءة المؤسسة في الرقابة على عناصر أصولها الجارية وتوليد المبيعات منها جيدة.

الشكل رقم(10): نسب النشاط خلال الفترة 2022-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

5. **نسب المردودية:** تعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمة في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. وهي ممثلة في مردوديتين الاقتصادية والمالية كما يلي:

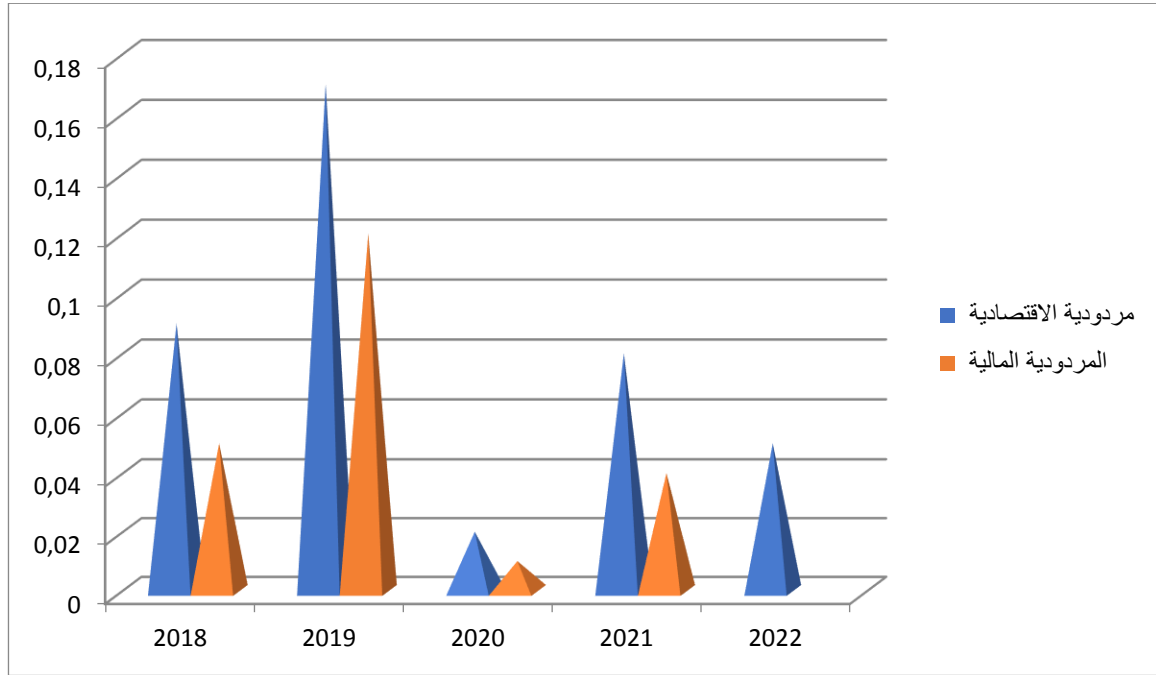
الجدول رقم (17): نسب المردودية للمؤسسة

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	644028098,6	1259941383	145387936,3	-579729853,7	478530805,3
الاموال الخاصة	10772584066,53	10169896894,62	11857252267,04	12360158824,02	12669931020,66
المردودية المالية	0,0597	0,1238	0,0122	-0,0469	0,0377
النتيجة الصافية	644028098,6	1259941383	145387936,3	-579729853,7	478530805,3
رقم الاعمال	6724204283	7030039215	6642237058	6768249452	8097574716
المردودية الاقتصادية	0,0957	0,1792	0,0218	-0,0856	0,0590

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

- تحليل المردودية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية المالية خلال سنوات (2018،2019،2020،2022) لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز موجبة إلا أنها ضعيفة وهذا يعني كل دينار من الأموال الخاصة يولد (0,05، 0,12، 0,01، 0,03) على التوالي من النتيجة الصافية، أما سنة (2021) كانت سالبة وهذا يعني سوء استخدام الأموال الخاصة.
- تحليل المردودية الاقتصادية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية الاقتصادية خلال السنوات (2018،2019،2020،2022) لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز موجبة وهذا يعني كل دينار موظف في استخدامات المؤسسة ينتج عنه ربح (0,09، 0,17، 0,02، 0,05) على التوالي، أما سنة 2021 كانت المردودية الاقتصادية سالبة وهذا يعني سوء استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال هذه السنة.

الشكل رقم(11): نسب المردودية خلال الفترة 2018-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية

سنتناول في هذا المطلب حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز-برج بوعرييج- خلال الفترة 2022-2018

أولاً: حساب مختلف رؤوس الأموال العامة.

يعتبر رأس المال العامل جزء من رؤوس الأموال التي تمنح لتمويل الاحتياجات عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة.

1. حساب رأس المال العامل:

يحسب رأس المال العامل بطريقتين من أعلى الميزانية ومن أسفلها:

جدول رقم(18): رأس المال العامل للمؤسسة

رأس المال العامل من أعلى الميزانية					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
19985903991	18655352594	17543042683	15685100315	15759216391	الأموال الدائمة
18638465272	17552380171	16331872651	16140344976	15317220145	أصول غير جارية
1347438718	1102972423	1211170032	-455244660,7	441996245,8	رأس المال العامل
رأس المال العامل من أسفل الميزانية					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
5178607073	5748666373	3850677194	2736562775	3135036876	أصول جارية
3831168355	4645693950	2639507161	3191807436	2693040631	خصوم جارية
1347438718	1102972423	1211170032	-455244660,7	441996245,8	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل خلال السنوات من 2018 الى 2022 موجب ما عدا سنة 2019 وهذا معناه أن الموارد الدائمة مولت كل الأصول الثابتة مع تحقيق هامش أمان يوجه لتمويل احتياجات قصيرة الأجل، أما في سنة 2019 كان رأس المال العامل سالب هذا معناه أن الأصول الدائمة مولت جزء فقط من الأصول غير جارية والجزء المتبقي ممول عن طريق ديون قصيرة الأجل أي كانت وضعية المؤسسة في هذه السنة لا تسمح بتشكيل هامش أمان.

2. حساب احتياجات رأس المال العامل:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزونات ومديونياتها(احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهذا ما يسمى احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم(19): احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة

احتياج رأس المال العامل					
البيان	2018	2019	2020	2021	2022
أصول جارية	3135036876,34	2736562775,22	3850677193,65	5748666373,06	5178607073,05
قيم جاهزة	605084166,86	113384107,89	219166 009,57	193561423,57	104333175,38
ديون قصيرة الاجل	2693040630,58	3191807435,96	2639507161,30	4645693949,80	3831168354,60
سلفات مصرفية	0,00	0,00	784 436,82	0,00	0,00
المجموع	163087921,10	568628768,63	992788459,60	909410 999,69	1243105543,07

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياج في رأس المال العامل في السنوات الثلاثة الاخيرة موجب معناه أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، أما في السنتين 2018 و 2019 كان احتياج في رأس المال العامل سالب وهذا يعني أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال العامل موجب ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس المال موجب لمواجهة الأخطار.

3. الخزينة: هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة أو هي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، ويتم حسابها بطريقتين.

الجدول رقم(20): الخزينة الصافية للمؤسسة

الخزينة					
2022	2021	2020	2019	2018	البيان
104333175,38	193561423,57	219166009,57	113384107,89	605084166,86	خزينة الأصول
0,00	0,00	784 436,82	0,00	0,00	خزينة الخصوم
104 333 175,38	193 561 423,57	218 381 572,75	113 384 107,89	605 084 166,86	الخزينة
1347438718,45	1102972423,26	1211170 032,35	-455 244 660,74	441 996 245,76	رأس المال العامل
1243105543,07	909410999,69	992 788 459,60	-568 628 768,63	-163 087 921,10	احتياج رأس المال العامل
104 333 175,38	193 561 423,57	218 381 572,75	113 384 107,89	605 084 166,86	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة (2018،2022) وهذا يدل أن المؤسسة تتوفر على هامش أمان أي لديها سيولة نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها لدي الغير ومعناه أنها حققت التوازن المالي و رأس المال العامل الصافي أكبر من احتياج في رأس المال العامل.

المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز.

سنقوم في هذا المطلب بعرض وتحليل جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة.

أولاً: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2018-2022

سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -برج بوعرييج- خلال خمس سنوات الاخيرة.

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي لدراسة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -برج بوعريج-

الجدول رقم(21): يمثل حسابات النتائج للفترة 2018-2022

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
المبيعات والمنتجات الملحقة	6 724 204 283,21	7 030 039 215,17	6 642 237 057,68	6 768 249 451,70	8 097 574 715,75
إعانات الاستغلال		0	0	0	68 115 925,39
إنتاج السنة المالية 1	6 724 204 283,21	7 030 039 215,17	6 642 237 057,68	6 768 249 451,70	8 165 690 641,14
المشتريات المستهلكة	-32 006 356,69	-31 885 762,19	-113 237 217,92	-64 885 188,24	-114 933 239,78
الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى	-240 471 464,79	-213 312 188,66	-194 958 944,99	-231 166 145,50	-218 184 582,85
استهلاكات السنة المالية 2	-4 758 646 444,11	-4 244 061 385,77	-4 901 396 377,05	-5 520 039 680,94	-5 583 120 872,29
القيمة المضافة للاستغلال 1-2	1 965 557 839,10	2 785 977 829,40	1 740 840 680,63	1 248 209 770,76	2 582 569 768,85
أعباء المستخدمين	-571 207 390,77	-772 543 743,30	-809 963 374,10	-1 016 498 871,77	-1 052 183 418,36
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-119 691 708,55	-128 121 234,15	-125 657 126,18	-133 050 427,69	-104 952 178,84
إجمالي فائض الاستغلال	1 274 658 739,78	1 885 312 851,95	805 220 180,35	98 660 471,30	1 425 434 171,65
المنتجات العملياتية الأخرى	261 295 638,74	270 879 017,80	299 981 718,28	315 583 974,05	381 935 011,81
الأعباء العملياتية الأخرى	-5 933 008,17	-3 841 291,99	-9 161 169,65	-20 585 519,10	-39 511 940 ,10
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-888 005 074,32	-886 122 258,02	-1 041 445 663,64	-1 033 634 702,66	-1250652383
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	8 837 210,66	1 920 000,00	98 990 337,55	70 753 579,84	3674532 ,00
النتيجة العملياتية	643 564 808,09	1 259 941 383,33	145 387 936,34	-579 729 853,69	478 530 805,26
النتيجة العادية قبل الضرائب	643 564 808,09	1 259 941 383,33	145 387 936,34	-579 729 853,69	478 530 805,26
الضرائب على النتائج				0	0
الضرائب الأخرى على النواتج					
مجموع النواتج على الاستغلال	6 994 519 032,61	7 302 996 783,07	7 061 384 529,60	7 211 827 266,67	8 552 456 715,02
مجموع الاستهلاكات على الاستغلال	-6 350 954 224,52	-6 043 055 399,74	-6 915 996 593,26	-7 791 557 120,36	-8 073 925 909,76
النتيجة على الاستغلال	643 564 808,09	1 259 941 383,33	145 387 936,34	-579 729 853,69	478 530 805,26
النتيجة الغير العادية	463 290,51	0	145 387 936,34	-579 729 853,69	0
النتيجة الصافية للسنة المالية	644 028 098,60	1 259 941 383,33	6 642 237 057,68	6 768 249 451,70	478 530 805,26

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة:

سنقوم بتحليل الحسابات الرئيسية لحسابات النتائج المتعلقة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز.

1. تحليل القيمة المضافة VA: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للمؤسسة خلال السنتين (2019، 2022) كانت مرتفعة مقارنة بالسنوات (2018، 2020، 2021) و يرجع سبب الانخفاض إلى الإنتاج المباع.

2. تحليل إجمالي فائض الاستغلال EBE: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إجمالي فائض الاستغلال خلال السنوات الثلاثة (2018، 2019، 2022) مرتفع مقارنة ب السنتين (2020، 2021) وسبب ذلك راجع إلى ارتفاع نفقات المستخدمين وزيادة في الضرائب و الرسوم.

3. تحليل النتيجة العملياتية: نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن النتيجة العملياتية كانت مرتفعة في البداية وفي السنة 2020 بدأت في الانخفاض لتكون في سنة 2021 سالبة ويرجع ذلك إلى زيادة في الأعباء العملياتية ومخصصات الإهلاكات والمؤونات وتعود للاستقرار سنة 2022.

4. تحليل نتيجة الصافية: نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن النتيجة الصافية كانت مرتفعة خلال سنوات الدراسة ماعدا 2022 كانت منخفضة وهذا يرجع إلى زيادة في الضرائب مستحقة الدفع و نقص في الضرائب المؤجلة.

ثانيا: عرض جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة 2018-2022

سنقوم بعرض جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -برج بوعرييج- لخمس سنوات الاخيرة.

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي لدراسة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -برج بوعريج-

جدول رقم(22): يمثل تدفقات الخزينة للفترة 2018-2022

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
					تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
4 845 194 392,33	5 256 519 895,06	2 593 487 587,04	9 176 756 107,88	8 816 457 397,79	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
721 745 687,98	9 848 570,02	608 668 213,94	12 509 081,55	11 239 721,62	تحصيلات أخرى
194 391 624,57	264 548 091,39	293 568 107,78	299 598 361,03	293 154 053,76	المبالغ المدفوعة للموردين و المساهمين
439 880 143,78	944 150 959,18	314 594 397,74	290 731 898,01	272 897 008,11	مסحوبات أخرى
4 987 665,07	696 860,51	589 640,89	619 754,27	640 436,55	الفوائد و المصارف المالية الأخرى المدفوعة
-31 191 575,00	-24 195 187,00	-11 368 045,00	-22 827 518,66	-13 070 015,00	ضرائب أخرى مدفوعة
4 958 872 221,89	4 081 167 741,00	2 604 771 699,57	8 621 142 694,78	8 274 075 635,99	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
4 958 872 221,89	4 081 167 741,00	2 604 771 699,57	8 621 142 694,78	8 274 075 635,99	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
2 429 160 803,78	1 755 803 122,76	1 379 093 364,03	1 485 682 504,71	2 096 454 057,45	المسحوبات على اقتناء تنبيلات عينية و معنوية
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	الفوائد التي تحصلها على التوظيفات المالية
-2 429 160 803,78	-1 755 803 122,76	-1 379 093 364,03	-1 485 682 504,71	-2 096 454 057,45	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
0,00	0,00	0,00	0,00	0 ,00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
0,00	0,00	20 456 708,06	32 751 185,92	29 629 897,55	التحصيلات المتأتية من القروض
100 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
3 407 365 606,00	2 283 012 437,25	2 158 742 210,68	2 169 087 515,21	2 789 714 301,60	ما بين الوحدات تحصيلات
10 412 151 568,58	8 519 363 138,44	7 052 441 384,45	9 828 998 950,17	8 575 305 251,20	ما بين الوحدات مسحوبات
-7 004 885 962,58	-6 236 350 701,19	-4 873 242 465,71	-7 627 160 249,04	-5 755 961 052,05	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-4 475 174 544,47	-3 910 986 082,95	-3 647 564 130,17	-491 700 058,97	421 660 526,49	تغير أموال الخزينة في الفترة
194 081 766,87	218 901 916,05	113 904 451,19	605 604 510,16	183 943 983,67	أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة الدالية
104 853 518,68	194 081 766,87	218 901 916,05	113 904 451,19	605 604 510,16	أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة الدالية
-89 228 248,19	-24 820 149,18	104 997 464,86	-491 700 058,97	421 660 526,49	تغير أموال الخزينة خلال الفترة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جداول سيولة الخزينة المقدمة من طرف المؤسسة.

تحليل جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة (2018-2022)

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية خلال السنوات الخمسة المدروسة كانت موجبة معناه أن المؤسسة حققت فائض في الخزينة المتأتية من هذه الأنشطة، ويرجع سبب ذلك إلى أن المقبوضات المتحصلة من الزبائن أكبر من مدفوعات الموردين والمصاريف الأخرى أي حصلت على نقدية كافية من الزبائن بالشكل الذي يغطي احتياجاتها من المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين ومصاريفها الأخرى.
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من هذه الأنشطة سالبة خلال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك إلى تسديدات التي قامت بها من أجل اقتناء التثبيات المادية أو العينية و المالية فاقت قيمة التحصيلات المتأتية من الأنشطة الاستثمارية، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة غير قادرة على التحكم في تسيير استثماراتها.
- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية كانت سالبة وهذا راجع إلى أن تحصيلات المتأتية من القروض كانت أقل من قيمة التسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة.

المطلب الرابع: القرارات المالية من خلال نتائج التشخيص المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

1. قرار الاستثمار: إن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تعتمد في الاستثمار على الأصول المتداولة وعليه فالقرار الاستثماري سليم ينبغي أن يقوم على التنويع وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد وبناء على تحليل النتائج نلاحظ أن المؤسسة قادرة على استثمار لأن عند حساب النسب تبين أن المؤسسة لديها سيولة مجمدة عليها باستثمارها. حبذا لو أن المؤسسة محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار القرارات التالية:
 - توظيف السيولة المجمدة في استثمارات جديدة؛
 - زيادة قيمة العملاء من سنة إلى سنة؛
 - تجديد الأصول الحالية.
2. قرار التمويل: إن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تعتمد في التمويل على التمويل الذاتي لكنه في حالة عدم وجود الكفاية يتم الاعتماد على المصادر الخارجية (قروض بنكية) ومن خلال هذه الدراسة تبين أنه:
 - كانت الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة مرتفعة و هي نسب مريحة حيث يدل ذلك على أن المؤسسة مستقلة ماليا؛
 - بالنسبة للتمويل الدائم خلال سنوات الدراسة كانت أقل من 1 هذا يعني أن الاموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة وتقوم المؤسسة بتغطيتها من ديون قصيرة الاجل، وهذا لا يؤثر عليها لأن لها سيولة من استثماراتها الخاصة؛
 - حققت المؤسسة مردوديات موجبة مما يعني أن المؤسسة في حالة جيدة ولها كفاءة في استغلال أموالها الخاصة؛

- لقد حققت المؤسسة رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة وهذا معناه أن الاموال الدائمة غطت الاستخدامات الثابتة مع تحقيق هامش أمان يوجه لتمويل احتياجات قصيرة الاجل.
 - يستحسن لو أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار القرارات التالية:
 - تعديل قرارات التمويل من خلال تخفيض نسبة الاستدانة وخاصة ديون قصيرة الاجل؛
 - لو أن المؤسسة تعمل على أموالها الدائمة من أجل تمويل الأصول الثابتة دون اللجوء إلى ديون قصيرة الأجل؛
 - الحد من ارتفاع حقوق العملاء وعدم التساهل في منح فترات طويلة لهم.
3. قرار توزيع الأرباح: لا تعتمد مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز على سياسة توزيع الأرباح لا يمكنها اتخاذ القرار بخصوص هذه الأرباح حيث تقوم بإرسالها من الفرع في شكل قيد محاسبي إلى المجمع وهو الذي بدوره يتخذ قرار في شأن ذلك.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد تطرقنا في الفصل الأول في الإطار النظري لدور التشخيص المالي في إتخاذ القرارات المالية قمنا بإسقاطها على الفصل الثاني وذلك من خلال دراسة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز حيث قمنا بتشخيص وضعيتها المالية عن طريق القوائم المالية باستخدام النسب المالية التي تبين لنا أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها، ومؤشرات التوازن المالي التي توضح لنا أن المؤسسة متوازنة وأن نشاطها يدر عليها نتائج إيجابية وهذا أمر جيد. وفي الأخير تبين لنا أن لتشخيص المالي دور مهم في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة فهو أداة مهمة في يد الإدارة يجب استغلالها بشكل صحيح.

الختامة

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة ثم إسقاطها على دراسة تطبيقية لحالة شركة توزيع الكهرباء والغاز وكالة برج بوعريبيج، حيث تم القيام بتحليل لمختلف القوائم المالية، وكذا حساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي للسنوات الممتدة من 2018 إلى 2022، ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التشخيص المالي كوسيلة لاتخاذ القرار و المراقبة داخل أي مؤسسة على اختلاف القطاع الذي تنشط فيه أو الطابع القانوني لها، حيث تطرقنا في جانب النظري إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتشخيص المالي، ودراسة عملية اتخاذ القرارات المالية وهذا الترابط الموجود بين تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية لها، أما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لأجل تدعيم الجانب النظري ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لدراستنا وكذلك إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

وقد تبين أن التشخيص المالي لا يعتبر تقنية من تقنيات التسيير فحسب وإنما أداة لتحقيق التوازن في المؤسسة المحافظة عليه، ومن جانب آخر تكتسب عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في الوقت الحالي بعد أن أصبحت المؤسسات الاقتصادية تستثمر أموال طائلة وتعمل بموارد كثيرة ومعدات ضخمة، حيث تساعد البيانات الموجودة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الكافية والمناسبة لمتخذ القرار، حيث يترجم تلك البيانات إلى معلومات واضحة ومفيدة عن مركزها المالي وتقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المالية المستقبلية.

📌 **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية:

- التشخيص المالي له دور كبير على المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بتحليل وضعيتها المالية والكشف عن نقاط القوة والضعف لها، كما يساعد على اتخاذ القرارات وذلك وفق الأدوات والأساليب والتقنيات المستخدمة في التشخيص المالي؛
- يقوم التشخيص المالي بتحديد مكانة المؤسسة بين منافسيه من الجانب المالي؛
- إن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز أثناء فترة الدراسة كانت في وضعية مالية مريحة؛
- من خلال نتائج نسب السيولة المؤسسة في وضع مالي مريح ولديها سيولة مجمدة عليها بتوظيفها كما أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛
- تتمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية،
- حققت المؤسسة المراديتين المالية والاقتصادية موجبة خلال فترة الدراسة ماعدا 2021.
- رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة أي المؤسسة حققت التوازن المالي ماعدا 2019 كان سالب وهذا معناه الأموال الدائمة لم تمول كل الأصول الثابتة؛
- أما احتياج في رأس المال العامل سالب خلال السنتين 2018-2019 وهذا يعني أن الموارد تغطي الاحتياجات، أما في السنوات الأخيرة كان موجب معناه أن المؤسسة بحاجة لرأس المال العامل؛
- الخزينة كانت موجبة خلال الدراسة وهذا يدل على توفر السيولة النقدية لمواجهة التزاماتها.

✚ اختبار الفرضيات:

فرضية 1: يمكننا تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والاعتماد على العديد من الطرق والأساليب التي تختلف باختلاف الهدف من عملية التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية بالاعتبار أن الوضع المالي للمؤسسة عنصر من عناصر محيطها الداخلي، فإنه يحتاج إلى عمليات المتابعة والمراقبة و التقدير باستخدام كل ما يتيح التشخيص المالي من أدوات لتشخيص الوضعية واتخاذ القرارات اللازمة بغية تحديد نقاط القوة والضعف ذات البعد المالي، ومعالجتها في الوقت المناسب لتعزيز وتقوية المركز المالي للمؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

فرضية 2: اتخاذ القرارات المالية تعتمد على تشخيص دقيق للوضعية المالية للمؤسسة، بما أن المؤسسة عليها اتخاذ قرارات مثلى ومناسبة فالتشخيص الدقيق لوضعيتها يساعدها في تعزيز وتقوية قراراتها المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

فرضية 3: تستخدم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز-برج بوعرييج- التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية بالاعتماد على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي باعتبار أنه يجب على المؤسسة اتخاذ قرارات سليمة وصحيحة اعتمدت على التشخيص المالي لأنه يشخص بدقة الوضعية المالية لها ويساعدها في اختيار أفضل بديل من البدائل المتاحة ومنه الفرضية صحيحة.

✚ الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في هذا مجال:

- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسة و إنشاء مصلحة خاصة به؛
- متابعة دورية للوضعية المالية والاهتمام بها لاكتشاف نقاط القوة والضعف في مركزها المالي لتحسينها؛
- ضرورة الاعتماد على أدوات التشخيص المالي لاتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المرجوة؛
- القيام بالتشخيص المالي لقائمة التدفقات النقدية فيما يخص القرارات المالية (الاستثمارية، التمويلية)؛
- يجب على المؤسسة أن تقلل من اعتمادها على ديون قصيرة الاجل؛
- اللامركزية في اتخاذ القرار.
- يجب على المؤسسة إيجاد حل لنتائج المتدهورة خلال سنة 2021 ولعل ذلك راجع إلى مسببات أزمة كورونا.

- لو أن المؤسسة تخصص 10% من أرباح تستخدمها في تجديد أصولها.

✚ آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور التشخيص المالي في تحديد الخيار الاستراتيجي؛
- مدى تأثير الاستراتيجية المالية على قرار الاستثمار في المؤسسة؛

- أثر المؤشرات الحديثة في ترشيد القرارات المالية؛
- تأثير المتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة على القرارات المالية؛
- أثر الاعتماد على الاستدانة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. إبراهيم جابر السيد، وائل رفعت خليل، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017
2. إسماعيل السيد، نظرية القرارات الادارية، المكتب العربي الحديث، مصر، بدون سنة.
3. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2011.
4. امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، سنة 2008
5. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير العالمية الدولية، منشورات كليك، ط2، الجزائر، 2015
6. حمزة الزبيدي محمود، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
7. خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2018.
8. دريد كامل آيت شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2009.
9. رابع سرير عبدالله، القرار الإداري، ط1، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
10. رحيم حسين، اساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، ط1، مكتبة اقرا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
11. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية لإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012.
12. صبحي تادرس قريصة وحمود عبد العزيز عجيلة وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003.
13. عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
14. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
15. مبارك لسوس ،التسيير المالي، ديون المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 2004.
16. محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
17. المنصور محمد، نظرية القرارات الإدارية - مفاهيم و طرق كمية-، دار ومكتبة حامد للنشر، عمان 2000.

18. نواف كنعان، اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، 2003.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. جعفر عبد النور، حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019، 2020.

2. ليديا فلاح، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، 2020-2021.

3. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2016-2017.

4. محمد حافظ عيشوش، دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جزائر 2016-2017.

5. مداحي عثمان، دور معلومات محاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

ثالثا: المجالات والملتقيات العلمية

1. إسماعيل سبتي و أخرون، "استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية"، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد35، العدد04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.

2. أمينة شهبوب، "تقييم الاداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد 19 للفترة 2016-2020"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مجلد 10، العدد2، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2022.

3. باكرية علي، أ -بيض القول عبدالله، " دور جدول التدفقات الخزينة في التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

4. سمير بوعافية واخرون، " دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد01، العدد01، ديسمبر 2017.

5. كلثوم البز ومولود الحواس، "التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة"، مجلة الادارة و التنمية للبحوث والدراسات، مجلة دورية علمية أكاديمية محكمة، المجلد1، العدد3، جامعة البليدة2، الجزائر، 2013.

6. محمد البشير بن عمر وآخرون، "تسيير الاحتياج في رأس المال العامل المعياري"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
7. نصير احمد، بن عمر محمد البشير، "مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية" مجلة الدراسات الاقتصادية ومالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017.

رابعا: الجريدة الرسمية

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 19، 25/03/2009، مرسوم 1230 المتعلق بحسابات النتائج.

خامسا: المطبوعات

1. زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2011.
2. سعيدة بودريمة، مطبوعة دروس في مقياس التسيير المالي، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.
3. كمال ديدة، محاضرات في مقياس مالية المؤسسة، موجهة لطلبة سنة ثانية علوم مالية ومحاسبة، قسم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020-2021.
4. لحسن دردوري، التشخيص المالي، محاضرات تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
5. محمد وسام المصري، صنع القرار المالي، محاضرات ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Chandal Bussenault, Martine Pretet, Organisation Et Gestion De L'entreprise, Edition Vuibert, France, 1999.
2. JEAN MARIE MUDOYE ,LE FONDS DE ROULEMENT, EDITION ENTEPRISE MODERNE, 1970.
3. Kamel Hamedi , Diagnostic Et Redressement Dentprise, Ed Esslam Cheraga.
4. Nore Khlifati ,Interoduction L'organisation Et Diagnostic De L'entreprise, Edition Berti, 2001.

الملاحق

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	29 486,67
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		5 481 621,37	2 558 089,97	2 923 531,40	3 045 345,21
Constructions (Batiments et ouvrages)		88 811 574,65	31 540 604,36	57 270 970,29	59 133 040,83
Installations techniques, matériel et outillage		20 887 466 506,16	8 194 795 514,09	12 692 670 992,07	12 321 285 891,85
Autres immobilisations corporelles		2 067 931 796,45	824 087 335,33	1 243 844 461,12	1 242 790 792,64
Immobilisations en cours		1 316 909 995,93		1 316 909 995,93	969 989 299,32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		24 370 290 148,80	9 053 070 003,75	15 317 220 145,05	14 599 874 050,76
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 642 423,56		2 642 423,56	1 647 819,18
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 523 921 745,61	19 209 292,47	2 504 712 453,14	2 156 468 431,29
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		53 817,15	50 588,12	3 229,03	3 229,03
Impôts		22 594 603,75		22 594 603,75	795 735,02
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		605 604 510,16	520 343,30	605 084 166,86	183 423 640,37
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 154 817 100,23	19 780 223,89	3 135 036 876,34	2 342 338 854,89
TOTAL GENERAL ACTIF		27 525 107 249,03	9 072 850 227,64	18 452 257 021,39	16 942 212 905,65

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		196 585 220,92	196 585 220,92
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		10 575 998 845,61	9 585 710 708,95
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 772 584 066,53	9 782 295 929,87
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		174 699 378,83	146 700 774,12
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 811 932 945,45	4 345 140 652,23
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 986 632 324,28	4 491 841 426,35
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		427 591 029,57	937 953 436,62
Impôts		36 179 824,40	34 514 932,50
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 229 269 776,61	1 695 607 180,31
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 693 040 630,58	2 668 075 549,43
TOTAL GENERAL PASSIF		18 452 257 021,39	16 942 212 905,65

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		5 481 621,37	2 679 903,78	2 801 717,59	2 923 531,40
Constructions (Batiments et ouvrages)		88 811 574,65	33 402 674,91	55 408 899,74	57 270 970,29
Installations techniques, matériel et outillage		21 923 531 688,07	8 954 225 915,47	12 969 305 772,60	12 692 670 992,07
Autres immobilisations corporelles		2 276 202 707,06	914 080 798,88	1 362 121 908,18	1 243 844 461,12
Immobilisations en cours		1 747 106 483,78		1 747 106 483,78	1 316 909 995,93
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 044 822 729,17	9 904 477 753,04	16 140 344 976,13	15 317 220 145,05
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5 944 353,31		5 944 353,31	2 642 423,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 598 323 551,53	48 126 859,37	2 550 196 692,16	2 504 712 453,14
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		53 817,15	50 588,12	3 229,03	3 229,03
Impôts		67 034 392,83		67 034 392,83	22 594 603,75
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		113 904 451,19	520 343,30	113 384 107,89	605 084 166,86
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		2 785 260 566,01	48 697 790,79	2 736 562 775,22	3 135 036 876,34
TOTAL GENERAL ACTIF		28 830 083 295,18	9 953 175 543,83	18 876 907 751,35	18 452 257 021,39

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		196 585 220,92	196 585 220,92
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		16 452 273,59	0,00
compte de liaison**		9 956 859 400,11	10 575 998 845,61
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 169 896 894,62	10 772 584 066,53
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		205 710 991,50	174 699 378,83
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 309 492 429,27	4 811 932 945,45
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 515 203 420,77	4 986 632 324,28
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		802 031 327,05	427 591 029,57
Impôts		55 419 811,98	36 179 824,40
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 334 356 296,93	2 229 269 776,61
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 191 807 435,96	2 693 040 630,58
TOTAL GENERAL PASSIF		18 876 907 751,35	18 452 257 021,39

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		5 481 621,37	2 801 717,59	2 679 903,78	2 801 717,59
Constructions (Batiments et ouvrages)		88 811 574,65	35 264 745,45	53 546 829,20	55 408 899,74
Installations techniques, matériel et outillage		23 163 845 260,23	9 761 079 152,87	13 402 766 107,36	12 969 305 772,60
Autres immobilisations corporelles		2 351 773 012,68	998 464 499,11	1 353 308 513,57	1 362 121 908,18
Immobilisations en cours		1 515 971 102,58		1 515 971 102,58	1 747 106 483,78
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		27 129 571 225,75	10 797 698 575,02	16 331 872 650,73	16 140 344 976,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 224 053,38		4 224 053,38	5 944 353,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 642 373 004,93	79 482 948,72	3 562 890 056,21	2 550 196 692,16
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 926 895,58	50 588,12	2 876 307,46	3 229,03
Impôts		61 520 767,03		61 520 767,03	67 034 392,83
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		219 686 352,87	520 343,30	219 166 009,57	113 384 107,89
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 930 731 073,79	80 053 880,14	3 850 677 193,65	2 736 562 775,22
TOTAL GENERAL ACTIF		31 060 302 299,54	10 877 752 455,16	20 182 549 844,38	18 876 907 751,35

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		196 585 220,92	196 585 220,92
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		16 452 273,59	16 452 273,59
compte de liaison**		11 644 214 772,53	9 956 859 400,11
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 857 252 267,04	10 169 896 894,62
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		236 742 525,21	205 710 991,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 449 047 890,83	5 309 492 429,27
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 685 790 416,04	5 515 203 420,77
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		634 091 239,84	802 031 327,05
Impôts		89 606 035,76	55 419 811,98
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 915 025 448,88	2 334 356 296,93
Trésorerie passif		784 436,82	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 639 507 161,30	3 191 807 435,96
TOTAL GENERAL PASSIF		20 182 549 844,38	18 876 907 751,35

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		5 481 621,37	2 923 531,40	2 558 089,97	2 679 903,78
Constructions (Batiments et ouvrages)		89 361 574,65	37 139 038,22	52 222 536,43	53 546 829,20
Installations techniques, matériel et outillage		23 648 281 786,84	10 586 283 292,78	13 061 998 494,06	13 402 766 107,36
Autres immobilisations corporelles		2 412 182 570,12	1 074 616 809,81	1 337 565 760,31	1 353 308 513,57
Immobilisations en cours		3 094 435 096,04		3 094 435 096,04	1 515 971 102,58
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 253 431 303,26	11 701 051 132,21	17 552 380 171,05	16 331 872 650,73
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		936 250,00		936 250,00	4 224 053,38
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 388 098 612,37	14 140 755,64	5 373 957 856,73	3 562 890 056,21
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		37 287 481,38	1 647 419,19	35 640 062,19	2 876 307,46
Impôts		144 570 780,57		144 570 780,57	61 520 767,03
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		194 081 766,87	520 343,30	193 561 423,57	219 166 009,57
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		5 764 974 891,19	16 308 518,13	5 748 666 373,06	3 850 677 193,65
TOTAL GENERAL ACTIF		35 018 406 194,45	11 717 359 650,34	23 301 046 544,11	20 182 549 844,38

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		196 585 220,92	196 585 220,92
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		16 452 273,59	16 452 273,59
compte de liaison**		12 147 121 329,51	11 644 214 772,53
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 360 158 824,02	11 857 252 267,04
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		242 027 280,25	236 742 525,21
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 053 166 490,04	5 449 047 890,83
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 295 193 770,29	5 685 790 416,04
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 190 936 684,62	634 091 239,84
Impôts		166 999 674,18	89 606 035,76
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 287 757 591,00	1 915 025 448,88
Trésorerie passif		0,00	784 436,82
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 645 693 949,80	2 639 507 161,30
TOTAL GENERAL PASSIF		23 301 046 544,11	20 182 549 844,38

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		6 191 267,37	3 061 115,12	3 130 152,25	2 558 089,97
Constructions (Batiments et ouvrages)		90 629 078,33	39 038 681,05	51 590 397,28	52 222 536,43
Installations techniques, matériel et outillage		24 980 153 030,03	11 456 609 479,75	13 523 543 550,28	13 061 998 494,06
Autres immobilisations corporelles		2 476 854 148,65	1 156 755 446,73	1 320 098 701,92	1 337 565 760,31
Immobilisations en cours		3 736 502 276,34		3 736 502 276,34	3 094 435 096,04
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 294 018 454,96	12 655 553 182,65	18 638 465 272,31	17 552 380 171,05
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 269 035,62		2 269 035,62	936 250,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 204 299 927,53	222 879 318,01	4 981 420 609,52	5 373 957 856,73
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		16 760 702,73	5 750 427,90	11 010 274,83	35 640 062,19
Impôts		79 573 977,70		79 573 977,70	144 570 780,57
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		104 853 518,68	520 343,30	104 333 175,38	193 561 423,57
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		5 407 757 162,26	229 150 089,21	5 178 607 073,05	5 748 666 373,06
TOTAL GENERAL ACTIF		36 701 775 617,22	12 884 703 271,86	23 817 072 345,36	23 301 046 544,11

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	196 585 220,92
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	16 452 273,59
compte de liaison**		12 669 931 020,66	12 147 121 329,51
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 669 931 020,66	12 360 158 824,02
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		258 094 325,95	242 027 280,25
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		7 057 878 644,15	6 053 166 490,04
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		7 315 972 970,10	6 295 193 770,29
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		655 929 878,84	1 190 936 684,62
Impôts		223 125 763,45	166 999 674,18
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 952 112 712,31	3 287 757 591,00
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 831 168 354,60	4 645 693 949,80
TOTAL GENERAL PASSIF		23 817 072 345,36	23 301 046 544,11

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		6 724 204 283,21	6 368 189 132,39
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 724 204 283,21	6 368 189 132,39
Achats consommés		- 32 006 356,69	- 25 481 335,21
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 420 375 512,94	- 2 989 289 670,10
Services extérieures et autres consommations		- 240 471 464,79	- 221 470 615,16
Prestations fournies services		181 900,00	104 200,00
Prestations reçues services		- 1 065 975 009,69	- 1 034 553 295,45
II - Consommation de l'exercice		- 4 758 646 444,11	- 4 270 690 715,92
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 965 557 839,10	2 097 498 416,47
Charges de personnel		- 571 207 390,77	- 613 482 166,89
Impôts, taxes et versements assimilés		- 119 691 708,55	- 111 521 816,49
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 274 658 739,78	1 372 494 433,09
Autres produits opérationnels		261 295 638,74	296 198 999,54
Autres charges opérationnelles		- 5 933 008,17	- 1 614 963,24
Autres Prestations reçues		463 290,51	- 4 042 658,38
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 888 005 074,32	- 858 918 461,26
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 837 210,66	0,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 7 288 698,60	- 7 539 666,23
V - RESULTAT OPERATIONNEL		644 028 098,60	796 577 683,52
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		644 028 098,60	796 577 683,52
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 994 519 032,61	6 664 492 331,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 350 490 934,01	- 5 867 914 648,41
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		644 028 098,60	796 577 683,52
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues		463 290,51	281 517,34
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		644 028 098,60	796 577 683,52

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		7 030 039 215,17	6 724 204 283,21
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		7 030 039 215,17	6 724 204 283,21
Achats consommés		- 31 885 762,19	- 32 006 356,69
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 087 195 777,23	- 3 420 375 512,94
Services extérieures et autres consommations		- 213 312 188,66	- 240 471 464,79
Prestations fournies services		158 550,10	181 900,00
Prestations reçues services		- 911 826 207,79	- 1 065 975 009,69
II - Consommation de l'exercice		- 4 244 061 385,77	- 4 758 646 444,11
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 785 977 829,40	1 965 557 839,10
Charges de personnel		- 772 543 743,30	- 571 207 390,77
Impôts, taxes et versements assimilés		- 128 121 234,15	- 119 691 708,55
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 885 312 851,95	1 274 658 739,78
Autres produits opérationnels		270 879 017,80	261 295 638,74
Autres charges opérationnelles		- 3 841 291,99	- 5 933 008,17
Autres Prestations reçues		- 160 291,72	463 290,51
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 886 122 258,02	- 888 005 074,32
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 920 000,00	8 837 210,66
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 8 046 644,69	- 7 288 698,60
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 259 941 383,33	644 028 098,60
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 259 941 383,33	644 028 098,60
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 302 996 783,07	6 994 519 032,61
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 043 055 399,74	- 6 350 490 934,01
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 259 941 383,33	644 028 098,60
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues		0,00	463 290,51
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 259 941 383,33	644 028 098,60

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		6 642 237 057,68	7 030 039 215,17
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 642 237 057,68	7 030 039 215,17
Achats consommés		- 113 237 217,92	- 31 885 762,19
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 537 201 768,77	- 3 087 195 777,23
Prestations fournies production energie et matériel		20 060 816,08	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 194 958 944,99	- 213 312 188,66
Prestations fournies services		114 600,01	158 550,10
Prestations reçues services		- 1 076 173 861,46	- 911 826 207,79
II - Consommation de l'exercice		- 4 901 396 377,05	- 4 244 061 385,77
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 740 840 680,63	2 785 977 829,40
Charges de personnel		- 809 963 374,10	- 772 543 743,30
Impôts, taxes et versements assimilés		- 125 657 126,18	- 128 121 234,15
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		805 220 180,35	1 885 312 851,95
Autres produits opérationnels		299 981 718,28	270 879 017,80
Autres charges opérationnelles		- 9 161 169,65	- 3 841 291,99
Autres Prestations reçues		0,00	- 160 291,72
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 041 445 663,64	- 886 122 258,02
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		98 990 337,55	1 920 000,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 8 197 466,55	- 8 046 644,69
V - RESULTAT OPERATIONNEL		145 387 936,34	1 259 941 383,33
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		145 387 936,34	1 259 941 383,33
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 061 384 529,60	7 302 996 783,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 915 996 593,26	- 6 043 055 399,74
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		145 387 936,34	1 259 941 383,33
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		145 387 936,34	1 259 941 383,33

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		6 768 249 451,70	6 642 237 057,68
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 768 249 451,70	6 642 237 057,68
Achats consommés		- 64 885 188,24	- 113 237 217,92
Prestations reçues production energie et matériel		- 4 162 799 442,92	- 3 537 201 768,77
Prestations fournies production energie et matériel		57 000 092,67	20 060 816,08
Services extérieures et autres consommations		- 231 166 145,50	- 194 958 944,99
Prestations fournies services		240 168,41	114 600,01
Prestations reçues services		- 1 118 429 165,36	- 1 076 173 861,46
II - Consommation de l'exercice		- 5 520 039 680,94	- 4 901 396 377,05
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 248 209 770,76	1 740 840 680,63
Charges de personnel		- 1 016 498 871,77	- 809 963 374,10
Impôts, taxes et versements assimilés		- 133 050 427,69	- 125 657 126,18
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		98 660 471,30	805 220 180,35
Autres produits opérationnels		315 583 974,05	299 981 718,28
Autres charges opérationnelles		- 20 585 519,10	- 9 161 169,65
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 033 634 702,66	- 1 041 445 663,64
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		70 753 579,84	98 990 337,55
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 10 507 657,12	- 8 197 466,55
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 579 729 853,69	145 387 936,34
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 579 729 853,69	145 387 936,34
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 211 827 266,67	7 061 384 529,60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 791 557 120,36	- 6 915 996 593,26
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 579 729 853,69	145 387 936,34
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 579 729 853,69	145 387 936,34

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		8 097 574 715,75	6 768 249 451,70
Production immobilisée		68 115 925,39	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		8 165 690 641,14	6 768 249 451,70
Achats consommés		- 114 933 239,78	- 64 885 188,24
Prestations reçues production energie et matériel		- 4 021 564 357,58	- 4 162 799 442,92
Prestations fournies production energie et matériel		0,00	57 000 092,67
Services extérieures et autres consommations		- 218 184 582,85	- 231 166 145,50
Prestations fournies services		1 156 530,07	240 168,41
Prestations reçues services		- 1 229 595 222,15	- 1 118 429 165,36
II - Consommation de l'exercice		- 5 583 120 872,29	- 5 520 039 680,94
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 582 569 768,85	1 248 209 770,76
Charges de personnel		- 1 052 183 418,36	- 1 016 498 871,77
Impôts, taxes et versements assimilés		- 104 952 178,84	- 133 050 427,69
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 425 434 171,65	98 660 471,30
Autres produits opérationnels		381 935 011,81	315 583 974,05
Autres charges opérationnelles		- 39 511 940,10	- 20 585 519,10
Autres Prestations reçues		- 31 128 301,92	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 250 652 383,15	- 1 033 634 702,66
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 674 532,00	70 753 579,84
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 11 220 285,03	- 10 507 657,12
Prestations fournies sect. auxiliaires		0,00	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		478 530 805,26	- 579 729 853,69
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		478 530 805,26	- 579 729 853,69
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 552 456 715,02	7 211 827 266,67
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 073 925 909,76	- 7 791 557 120,36
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		478 530 805,26	- 579 729 853,69
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues		0,00	0,00
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		478 530 805,26	- 579 729 853,69

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2018	2017
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		8 816 457 397,79	8 230 787 020,34
Autres encaissements		11 239 721,62	275 497 140,06
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		293 154 053,76	269 173 528,11
Autres décaissements		272 897 008,11	288 597 123,86
Intérêts et autres frais financiers payés		640 436,55	606 707,09
Autres impôts payés		- 13 070 015,00	- 13 429 862,99
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		8 274 075 635,99	7 961 336 664,33
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		8 274 075 635,99	7 961 336 664,33
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 096 454 057,45	1 188 204 281,06
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 096 454 057,45	- 1 188 204 281,06
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		29 629 897,55	25 863 992,09
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 789 714 301,60	1 756 108 835,07
inter-unité décaissements		8 575 305 251,20	8 371 161 226,76
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 755 961 052,05	- 6 589 188 399,60
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		421 660 526,49	183 943 983,67
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		183 943 983,67	0,00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		605 604 510,16	183 943 983,67
Variation de trésorerie de la période		421 660 526,49	183 943 983,67

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2019	2018
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		9 176 756 107,88	8 816 457 397,79
Autres encaissements		12 509 081,55	11 239 721,62
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		299 598 361,03	293 154 053,76
Autres décaissements		290 731 898,01	272 897 008,11
Intérêts et autres frais financiers payés		619 754,27	640 436,55
Autres impôts payés		- 22 827 518,66	- 13 070 015,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		8 621 142 694,78	8 274 075 635,99
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		8 621 142 694,78	8 274 075 635,99
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 485 682 504,71	2 096 454 057,45
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 485 682 504,71	- 2 096 454 057,45
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		32 751 185,92	29 629 897,55
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 169 087 515,21	2 789 714 301,60
inter-unité décaissements		9 828 998 950,17	8 575 305 251,20
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 7 627 160 249,04	- 5 755 961 052,05
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 491 700 058,97	421 660 526,49
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		605 604 510,16	183 943 983,67
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		113 904 451,19	605 604 510,16
Variation de trésorerie de la période		- 491 700 058,97	421 660 526,49

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2020	2019
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 593 487 587,04	9 176 756 107,88
Autres encaissements		608 668 213,94	12 509 081,55
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		293 568 107,78	299 598 361,03
Autres décaissements		314 594 397,74	290 731 898,01
Intérêts et autres frais financiers payés		589 640,89	619 754,27
Autres impôts payés		- 11 368 045,00	- 22 827 518,66
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 604 771 699,57	8 621 142 694,78
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		2 604 771 699,57	8 621 142 694,78
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 379 093 364,03	1 485 682 504,71
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 379 093 364,03	- 1 485 682 504,71
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		20 456 708,06	32 751 185,92
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 158 742 210,68	2 169 087 515,21
inter-unité décaissements		7 052 441 384,45	9 828 998 950,17
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 4 873 242 465,71	- 7 627 160 249,04
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 3 647 564 130,17	- 491 700 058,97
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		113 904 451,19	605 604 510,16
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		218 901 916,05	113 904 451,19
Variation de trésorerie de la période		104 997 464,86	- 491 700 058,97

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2021	2020
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 256 519 895,06	2 593 487 587,04
Autres encaissements		9 848 570,02	608 668 213,94
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		264 548 091,39	293 568 107,78
Autres décaissements		944 150 959,18	314 594 397,74
Intérêts et autres frais financiers payés		696 860,51	589 640,89
Autres impôts payés		- 24 195 187,00	- 11 368 045,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 081 167 741,00	2 604 771 699,57
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		4 081 167 741,00	2 604 771 699,57
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 755 803 122,76	1 379 093 364,03
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 755 803 122,76	- 1 379 093 364,03
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	20 456 708,06
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 283 012 437,25	2 158 742 210,68
inter-unité décaissements		8 519 363 138,44	7 052 441 384,45
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 6 236 350 701,19	- 4 873 242 465,71
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 3 910 986 082,95	- 3 647 564 130,17
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		218 901 916,05	113 904 451,19
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		194 081 766,87	218 901 916,05
Variation de trésorerie de la période		- 24 820 149,18	104 997 464,86

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2022	2021
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 845 194 392,33	5 256 519 895,06
Autres encaissements		721 745 687,98	9 848 570,02
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		194 391 624,57	264 548 091,39
Autres décaissements		439 880 143,78	944 150 959,18
Intérêts et autres frais financiers payés		4 987 665,07	696 860,51
Autres impôts payés		- 31 191 575,00	- 24 195 187,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 958 872 221,89	4 081 167 741,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		4 958 872 221,89	4 081 167 741,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 429 160 803,78	1 755 803 122,76
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 429 160 803,78	- 1 755 803 122,76
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		100 000,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 407 365 606,00	2 283 012 437,25
inter-unité décaissements		10 412 151 568,58	8 519 363 138,44
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 7 004 885 962,58	- 6 236 350 701,19
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 4 475 174 544,47	- 3 910 986 082,95
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		194 081 766,87	218 901 916,05
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		104 853 518,68	194 081 766,87
Variation de trésorerie de la période		- 89 228 248,19	- 24 820 149,18